وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

رقم: .....

ميدان: المالية و المحاسبة

فرع: علوم المالية و المحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطلبة: يوسف بن عزي

أحمد بوقرة

تحت عنوان

دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية

دراسة حالة مؤسسة المركب الصناعي والتجاري - مطاحن الحضنة -

لجنة المناقشة:

عيسى بدروني	جامعة محمد بوضياف	رئيســا
الأخضر لقليطي	جامعة محمد بوضياف	مشرفا و مقررا
علي بحري	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان

بادئ ذي بدء ،نشكر الله تعالي علي نعمه الجليلة ،أنه تبارك و تعالي أمدنا بالصحة و القوة و كان لنا عونا و دعما . نحمده عز وجل أنه وهبنا التوفيق و السداد و منحنا الرشد و الثبات لإعداد هذا البحث و نرجو أن يكون ذخرا في ميزان الحسنات يوم القيامة .

و نشكر كل من تلقينا منه علما صالحا أو عملا مفيدا لمواصلة مشوارنا كما نشكر الأستاذ المشرف " لقليطي الأخضر " علي توجيهه القيمة و نصائحه النفيسة , و كل الأساتذة الذين تمدرسنا علي أيديهم .كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الخالص إلي كل عمال مقر التربص "مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة" و مصلحة المحاسبة .و نخص بالذكر السيد رئيس مصلحة المحاسبة "مليك إسماعيل"

و في الختام نشكر كل من ساعدنا طيلة فترة التربص من قريب أو من بعيد ،بالكثير أو بالقليل حتى و لو كلمة طيبة أو ابتسامة عطرة .

إلي كل هؤلاء نقول لهم :

"بارك الله لكم و جعلها في ميزان حسناتكم و جعل الجنة مثواكم"

"آمين"

إهداء

الحمد لله الذي أمر بشكره. ووعد من شكره بالمزيد . نحمده ونشهد أن لا إله إلا الله هو المبدي المعيد . ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقرآن المجيد . اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه .

أهدي عملي هذا ،إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة،الى الصدر الحنون والقلب الرفيق الى أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية . أمي دامت تاج فوق رؤوسنا.

إلى من أصبح لي المثل في الحياة إليك يا من تحملت عناء الزمان من اجل إرضائي وعلمتني أن الحياة أولها كفاح وآخرها نجاح ،إلى الذي كافح لعزتي إلى تاج بيتنا أبي الحبيب أطال الله في عمره.

إلى الثمرة الوحيدة التي تقاسمت معها براءة الطفولة وحلاوة الحياة أخي العزيز محمد

إلى اللاتي كن صديقاتي شموعا تنور البيت أخواتي العزيزات

إلى من جمعني القدر لانجز معه هذا العمل بوقرة أحمد .

وإلى أعز الأصدقاء : قلقول الدراجي ،بوقرة منير. تحي عبد الرؤوف

وإلى كل زملائي بقسم العلوم المالية والمحاسبة.

إلى كل من لم أذكرهم على صفحة إهدائي إلى كل من حفظهم القلب ولم ينطقهم اللسان.

يوسف

إهداء

{ربي أوزعني أن اشكر نعمتك علي و على والدي و أن اعمل صالحا ترضاه}

احمد الله حمدا كثيرا يليق بجلال سلطانه.

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

إلى من قال الله تعالى في كتابه العزيز: {واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا}

إلى من احتضنت دمعي و ابتساماتي ورسمت البسمة على شفتاي إلى الأرض التي زرتها في احلي طلعة لي ....أمي الغالية حفظها الله

إلى من صنع من تعبه سلاحا ومن قلقه و عنائه راحة لي، إلى من انتظر شوقا ليراني في هذه المرتبة....أبي العزيز حفظه الله.

إلى أختي الوحيدة الغالية وزوجها العزيز و ابنهما يحيى.

والى إخوتي رشدي،عبد الرحمن،زهير،عادل و زوجاتهم و أولادهم.

و إلى جميع الأهل و الأقارب.

إلى الصديق الذي كان لي أكثر من أخ يوسف.

والى جميع أساتذة جامعة محمد بوضياف و خاصة الأستاذ القليطي الأخضر.

والى كل الزملاء في الدراسة.

أحمد

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	احتياجات رأس المال العامل	21
02	جوانب لدراسة نموذج BEAVER	25
03	النسب المالية التي اعتمدها Beaver للتنبؤ بالفشل المالي	26
04	النموذج من التنبؤ بفشل المؤسسات للباحث(ALTMANEDWARD)	29
05	المراحل لنموذج A-SCORE	32
06	تصنيف المؤسسات الى فئات حسب قدرتها على الاستمرارية عند (A-Score).	33
07	تصنيف المؤسسات الى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرارية	36
08	يوضح الشبكة العصبية للتنبؤ بقدرة المؤسسة على الاستمرارية	37
09	إحتمال ضرب النتيجة	38
10	تطور رأس المال	49
11	جانب الأصول لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة 2014-2015	54
12	جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015)	56
13	حسابات نتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة حسب (حسب الطبيعة لفترة) 2014-2015	59
14	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول فترة 2014-2015	61
15	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم فترة 2014-2015.	62
16	تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2014-2015	65
17	أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة 2014-2015.	66
18	تطور احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة (2014-2015)	68
19	الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2014-2015	69
20	نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة	71
21	نسب النشاط لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015)	74
22	نسب المديونة لمؤسسة مطاحن الحضنة (2014-2015)	76

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	أطراف المستفيدة من التحليل المالي	13
02	رأس المال العامل الصافي من اعلي الميزانية	18
03	رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية	19
04	أنواع رأس المال العامل	20
05	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	23
06	الإطار العام لعملية تقييم الأداء	41
07	إختصاص المؤسسات التابعة لرياض سطيف	48
08	الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة	53
09	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول 2014-2015	62
10	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم 2014-2015	63
11	تطور مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2014-2015	67
12	تطور الخزينة خلال الفترة (2014-2015)	70

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس الجداول.....I

فهرس الأشكال II

فهرس المحتويات.....III

الفصل الأول : أساسيات حول التحليل المالي

تمهيد 1

المبحث الأول:أساسيات على التحليل المالي..... 2

المطلب الثاني :تعريف التحليل المالي 4

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي، الخطوات المتبعة في التحليل المالي..... 6

المطلب الرابع: أهمية التحليل المالي،الأطراف المستفيدة من التحليل المالي. 8

المبحث الثاني: الأساليب التقليدية والحديثة في التحليل المالي.....14

المطلب الأول :عموميات حول النسب المالية.....14

المطلب الثاني :التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي 17

المطلب الثالث: النماذج الحديثة في التحليل المالي 24

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي 40

المطلب الأول: دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.....40

المطلب الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي.....42

خلاصة الفصل 44

الفصل الثاني دراسة حالة المركب الصناعي والتجاري- مطاحن الحضنة-

تمهيد: 46

المبحث الأول : تعريف بالمؤسسة مطاحن الحضنة.....47

المطلب الأول: معطيات من المؤسسة الأم رياض سطيف. 47

المطلب الثاني :التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها: 50

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة 52

المبحث الثاني: عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج (2014-2015).....54

المطلب الأول: عرض الميزانية لسنة 2015.....54

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة 2014-2015. 58

المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة 61

المبحث الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة (2014-2015) 64

المطالب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية:.....64

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية: 70

المطلب الثالث: النماذج الحديثة في التحليل المالي.....77

خلاصة الفصل: 82

خاتمة.....84

قائمة المراجع.....88

الملاحق..... 92

ملخص.....

مقدمة

مقدمة :

من الناحية التاريخية فإن التحليل المالي يعتبر وليد الظروف الاقتصادية التي نشأة في مطلع الثلاثينيات من هذا القرن وبالتحديد في فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية في 1929 ونتج عن ذلك انهيار العديد من الشركات الأمريكية، وما تبعه من آثار اقتصادية كارتفاع مستويات البطالة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات، وانخفاض مستويات الاستثمار، وأحجام المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم، وتشير الأحداث أنه في الولايات المتحدة الأمريكية فقط تم إفلاس أكثر من 4000 مؤسسة، أما عالميا فقد تأثرت الكثير من الدول الغنية والفقيرة، وانخفاض مستويات التجارة العالمية، وتوقفت العديد من الصناعات الأساسية لتلك الدول، مما ألزم الحاجة إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات، وأدى بالتالي إلى ظهور وظيفة جديد للإدارة المالية وهي وظيفة التحليل المالي ولقد أولت المؤسسات المالية بشكل خاص أهمية خاصة لها، بعدما أصبحت كأداة مميزة تساعد على اتخاذ القرارات المالية المختلفة.

تزداد أهمية التحليل المالي في الوقت الحالي نتيجة ظهور المشاريع ذات الأغراض المختلفة وزيادة حجم معاملاتها وأنشطتها مع بعضها، وزيادة حدة المنافسة بينها، فظهرت فئات وجهات متعددة تحتاج إلى التحليل المالي واستخدام نتائجه في تقييم المؤسسات القائمة وكشف مواطن ضعفها وإصلاحها وتعزيز مواطن القوة واستغلالها، حتى أصبحت أحد الوسائل التي توفر المعلومات عن المؤسسات ويمكن الاستفادة من هذه المعلومات عند التعامل في البورصة حيث نجد المستثمرين في الأوراق المالية هم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، لذا هم أكثر الأطراف تعرضا للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، إشباع حاجات المستثمرين للمعلومات المالية تقوم الأسواق المالية بتحليل

حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها المالي، وعلى ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

إضافة إلى أنه يوفر عدد من المؤشرات المناسبة والملائمة لتقييم أداء المؤسسات التي يتعامل معها المستثمرون أفراداً كانوا أم شركات، وإن التوسع الهائل للأنشطة التي تمارسها المؤسسات المختلفة مما جعل الحاجة الدائمة للمعلومات والمؤشرات تساعدها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

- **إشكالية الدراسة:**

أصبحت عملية التحليل المالي كأداة من أدوات تسيير المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا في الوقت الحالي مع زيادة المنافسة وتعدد الأنشطة الاقتصادية ومن ثم أصبح على المدير المالي للمؤسسة القيام بإجراءات التحليل المالي للقوائم المالية التي تحوي على عدد معتبر من الأرقام لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا لا يعطي صورة دقيقة للوضيعة المالية للمؤسسة من أجل وضع خطط تتوافق وإستراتجية المؤسسة التي تكون مبنية على دراية بوضعيتها، وهنا يكمن دور المحلل بتفسير هذه الأرقام وإيجاد العلاقة فيما بينها بالاعتماد على النسب المالية واستخدام مؤشرات التوازن المالي والمؤشرات المالية وحركة رؤوس الأموال وغيرها من أدوات التحليل المالي، واستعمال نماذج التنبؤات المستقبلية (نماذج التنبؤ بالفشل المالي)للحفاظ على المؤسسة الاقتصادية من شبح الإفلاس، وهنا نجد أن التحليل المالي يساعد على معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والحفاظ عليها.

و هنا يطرح السؤال الرئيسي:

ماهو دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي وقدرتها على التنبؤات المستقبلية للمؤسسات الاقتصادية؟.

وللإجابة على السؤال نقسم السؤال إلى أسئلة فرعية وهي:

1. يستخدم أدوات التحليل المالي في تشخيص واتخاذ القرارات في المؤسسة.
2. يساعد التحليل المالي في تقدير استمرارية المؤسسة حتى تكون قابلة للمقارنة مع الدورات السابقة وكشف نقاط القوة والضعف.
3. تسمح أساليب التحليل المالي للمؤسسة من تقييم الأداء المالي .

- **أهداف الدراسة:**

1- التعرف على أهم أدوات التحليل المالي ومدى استخدامها للتنبؤ بالفشل المالي.

2- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

3- إبراز دور تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.

4- وفي الأخير حاولنا ربط الدراسة النظرية بالواقع الفعلي على مؤسسة مطاحن الحضنة.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في تحديد فعالية التحليل المالي في كشف الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والإمكانية التنبؤ بالأخطار المستقبلية وتفاديها مسبقا، وذلك بتحليل نتائج

المؤسسة الاقتصادية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة التي تظهر فيها نقاط قوة ونقاط ضعف للمؤسسة الاقتصادية، والتي تكون عون لها في ترشيد قراراتها في ضل القوائم المالية المعد وفق معايير المحاسبة المالية.

➢ أسباب اختيار الموضوع:

1- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الإقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفية المالية.

2- حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأداة فعالة تسمح لها بمعرفة نقاط قوتها ونقاط ضعفها المالي.

3- الميل الشخصي لاحتراف التحليل المالي.

4- الموضوع يتوافق مع التخصص الذي درسناه وبالتالي الرغبة في تحصيل معلومات أكثر لتخصص أدق.

➢ دراسات سابقة:

1- **محمد الحافظ عيشوش**، التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبة الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي،سنة 2010-2011 ،حيث كانت الاشكالية تتمحور حول ما مدى تكيف التحليل المالي مع معايير المحاسبة الدولية في كشف الوضعية المالية

اعتمادا على المعلومات المالية معدة وفق معايير المحاسبة الدولية وقدرتها على التنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية؟.

2- **تيطراوي محمد،خلدون مداني**،دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة،عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة،سنة 2016-2017، حيث كانت الإشكالية ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

- **المنهج المتبع و أدوات الدراسة:**

بناءا على طبيعة الدراسة، وقصد الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث، حاولنا تطبيق مناهج البحث المستعملة في البحوث الاقتصادية:

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في بعض أجزاء الدراسة، من خلال تناول الإطار النظري للتحليل المالي وهيئات معايير المحاسبة الدولية.

كما اعتمدنا على جملة من المراجع الخاصة بالموضوع، بالإضافة القيام بعدة زيارات ميدانية فيما يخص دراسة الحالة في الشركة مطاحن الحضنة.

- **الصعوبات التي تلقيناها :**

من طبيعة أي بحث وجود مجموعة من العراقيل والصعوبات التي تواجه كل باحث أثناء مسيرة بحثه ولعل أهم ما واجهنا من صعوبات في هذه الدراسة مايلي:

1- صعوبة إيجاد مؤسسة تسمح لنا بالحصول على البيانات الملائمة أثناء الدراسة الميدانية.

2- صعوبة تطبيق الجانب النظري على الواقع الجزائري.

- **هيكل الدراسة:**

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، فصل للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي حيث سنتطرق في:

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي وفيه نستعرض ماهية التحليل المالي، وأدوات التحليل المالي،الأطراف المستفيدة منه ،تقييم الأداء المالي وكذالك نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

الفصل الثاني:حيث كان تحت عنوان دراسة تطبيقية في شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة ،حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث ،تطرقنا في الاول الى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ،وفي المبحث الثاني تطرقنا الى عرض القوائم المالية(ميزانية ،جدول حسابات النتائج)،والمبحث الثالث تحليل الوضعية بواسطة النسب المالية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي.

الفصل الأول

أساسيات حول التحليل المالي

تمهيد

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيفات اللازمة لها ثم إخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة، وإيجاد والعلاقات فيما بينها، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم الأداء ووضع الحلول والإجراءات التصحيحية اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

وسنتناول في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث محاولين استيفاء الجانب النظري للتحليل المالي وقد كانت المباحث كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات على التحليل المالي

المبحث الثاني: الأساليب التقليدية والحديثة في التحليل المالي

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

المبحث الأول:عموميات على التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات الأخرى تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوما في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية والاهتمام بها،وعادة فان طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسير ذلك. ويتم التناول في هذا المبحث النقاط الموالية: لمحة تاريخية عن التحلل المالي وأسباب نشأته، مفهوم التحليل المالي،الأهداف، الخطوات المتبعة في التحليل المالي وكذلك الأهمية والأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته:

1.لمحة تاريخية عن التحليل المالي: إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19م، حيث استعملت البنوك والمؤسسات الاقتصادية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية الممتدة من الفترة بين (1929) –(1933) كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي ففي سنة (1933) أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث اظهر المقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينيات إنصب الاهتمام على نوعية المؤسسات، حيث تكونت في فرنسا سنة (1967) لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي[1].

[1]– بن مالك عمار،**المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة،2011 ،ص :7.

كما أن تزايد العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات والمقارنة بين نتائجها وإستنتاج وتطوير سير المؤسسة المالية) ، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطوير نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

2.أسباب نشأة التحليل المالي:

تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

2-1- الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوربا الحاجة إلى رأسمال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح و وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة الى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها[1].

2-2- التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراجع خارجي، لكي يضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص:25.

لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

2- 3- الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرين الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع مؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسة أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

2-4- الإئتمان:

إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالبنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح البنوك القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع معين من المؤسسات. ولهذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسة الطالبة لمساعدة البنوك[1].

المطلب الثاني :تعريف التحليل المالي .

سوف نبرز من خلال هذا المطلب التعريف بالتحليل المالي، وقد إختلف المفكرين في اعطاء مفهوم موحد للتحليل المالي وكل منهم ذهب الى تعريف حسب وجهة نظره الخاصة ونجد من بين التعاريف ما يلي:

- التحليل المالي هو عبارة عن معالجة البيانات المالية في تقييم الاعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على إستخدام البيانات والمعلومات يخلق نسب ونماذج رياضية

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل، عمان، 2005، ص:12.

تهدف الى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الاداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية المنافسة التي تساعد على فهم افضل لمناطق القوة والضعف. [1]

– تحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة تساهم في تحديد أهمية وخواص الانشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر اخرى وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات[2].

– يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة للمؤسسة لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسة التجارية والصناعية في الماضي والحاضر في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية وتشغيلية) وتتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرارات [3].

– التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة بما يساعد على وضع الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع إذا التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط و العلاقة فيما بينهما ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها و البحث عن اسبابها و ذلك باكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط السياسات المالية بالإضافة الى تقييم أنظمة الرقابة و وضع حلول وتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

---

[1] فهمي مصطفى **الشيخ،التحليل المالي**،الطبعة الأولى،رام الله،فلسطين،2008،ص:3.

[2] محمد مطر ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني** ، دار وائل النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص:03.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص ص :232-233.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي، الخطوات المتبعة في التحليل المالي.

تتمثل أهم الخطوات المتبعة في التحليل المالي فيما يلي:

1- أهداف التحليل المالي.

إن تعدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي أدت دون شك الى اختلاف الأهداف منه لذا فان أهداف التحليل المالي تنقسم الى قسمين:

الأهداف المتعلقة بالإدارة المنشأة وأهداف تتعلق بالمتعاملين وفيما يلي توضيح لذلك:

1-1- بالنسبة للمتعاقدين مع المؤسسة :

- تقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى.

الموافقة والرفض لعقد القرض عند تقديم المؤسسة طلب القرض.

- تقييم النتائج وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب .
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة و معرفة مدى قدرتها على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها[1].

1-2- بالنسبة بالمؤسسة[2]:

- تقييم مدى كفاءة السياسات السياسات المطبقة في مجال الاستثمار وتمويل وتوزيع الأرباح
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الاخطار التي تتعرض لها بواسطة المديونية.
- معرفة اتجاه أداء المؤسسة.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

---

[1] موسى فضل المولى مالك، **التحليل المالي في تقوم أداء المنشآت**، رسالة الماجستير، كلية التجارة والدراسات الإقتصادية والإجتماعية، جامعة النيلين، الخرطوم، 2007،ص:18.

[2] محمد مطر، **التحليل المالي والإئتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2000،ص:03.

-تحديد قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.

2- المنهج العلمي المتبع.

ويمر التحليل المالي بخطوات هامة لأجل الوصول لنتائج المرجوة ولكي يكون ذا فائدة لجميع الاطراف المستفيدة منه.

يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على ان مراحله هي:

2-1- الحصول على رسالة التكليف: يعتبر الحصول على خطاب التكليف مرحلة هامة فبموجبها الإطار الذي يعمل فيه المحلل المالي إضافة إلى تحديد حقوقها وواجباتها ومسؤولياته.[1]

2-2- تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا ان يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه و مدى أهمية هذا الهدف وتأثيره ويلاحظ إن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة الى اخرى ومن هنا نجد نجاح عملية تحليليه يعتمد على تحديد الهدف بدقة[2].

2-3- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي و بمعنى اوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

2-4- المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف: في هذه المرحلة يتم تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق الهدف المنشود ذلك يجب ان تتوفر :

- دقة المعلومات نقص المعلومات وكيفيتها وملائمتها في التحليل.

-كيفية اجراءات التشغيل المتابعة والمطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات.

2-5- التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية:

يستطيع المحلل المالي التأكد من صحة القوائم وذلك باعتماد على مهاراته وتجاربه السابقة وتأهيله العلمي،وقد يعتمد على تقرير مدقق الحسابات اذا كان ذو خبرة كافية.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2007، ص39.

[2] أحمد توفيق جميل ، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت، 1980،ص:25

2-6- اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة امام المحلل ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك أساليب الاقتصادية وغيرها ،اذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

2-7- إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زوايا التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل ،وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح وببساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.[1]

2-8- تسجيل البيانات والتوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في أبداء رأي فني محايد بعيدا عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

2-9- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر اقتراحات التي تناسب مع النتائج المتوصل إليه وتوصيله إلى الهيئة التي كلفته بالمهمة ومناقشته معها لتوضيح نتائج التحليل .

المطلب الرابع: أهمية التحليل المالي ،الأطراف المستفيدة منه.

1- أهمية التحليل المالي :

ترجع أهمية التحليل المالي الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي التي ارتبطت بمرحلة الكساد العالمي حيث انتشرت ظاهرة التعثر او الفشل المالي التشريعات التي صاحبت فترة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي التي تقضي بضرورة نشر البيانات المالية و فتحت تلك التشريعات مجالات جديدة كان أهمها موضوع التحليل المالي وتقييم كفاءة الاداء إلا انها لم تتطور إلا بعد نهاية الخمسينيات حيث حول الاهتمام عن المسائل الوظيفية للإدارة المالية الى الاهتمام بالمسائل الكمية التحليل المالي وتخفيض استخدام الموارد بما فيها عملية التخطيط للاستثمارات الرأسمالية وبذلك تحولات مهمة الادارة المالية من

[1] وائل ناجي الحيالي، **مرجع سابق** ،ص25

تدبير الاحتياجات المالية الازمة للمؤسسة الاقتصادية الى اتخاذ القرارات بشان نوعية الاموال المطلوبة تدبيرها من اجل اتخاذ القرارات المناسبة في مجال الاستثمار والتمويل.[1]

وازدادت أهمية التحليل المالي التقدم الصناعي الهائل والإنتاج الكبير وما تحقق عن ذلك من الوفرات مختلفة عقدت من عملية الاشراف والرقابة وجعلت من الضروري وجود جهاز متخصص يمكنه تحمل تلك الاعباء من جهة اخرى كان للتقدم التكنولوجي و وسائل الاتصال وتوسيع الاسواق الاكثر البالغ في زيادة حركة رؤوس الأموال ،قرارات الاستثمار، اندماج وشراء المؤسسات الجدير بالذكر ،إن التحليل المالي يستمد أهميته من قدرته على تحديد مدى سلامة العلاقة بين القرارات المالية و النتائج المالية المترتبة عليها والتأكد من ان الوحدة الاقتصادية موضوع التحليل وتحققت اهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات السليمة و لأهمية التحليل المالي كنظام معلومات انه يسعى الى تحقيق مجموعة من الاغراض والأهداف التي تساعد الادارة و الاطراف المختلفة ذات الصلة في الوحدة الاقتصادية من اتخاذ القرارات الرشيدة في مختلف المجالات.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن أهمية التحليل المالي تكمن في تحقيق الاغراض المختلفة التي يوفرها نظام التحليل المالي يمكن ذكرها في الاتي:

- ✓ الإسهام في اعداد الخطط والرقابة وزيادة فاعليتها ويسهم في الوقوف على مدى الكفاءة في تنفيذ وتحديد المسؤولية عن الاختلافات فيما بين المخطط والفعلي.[2]
- ✓ يساهم تحليل مالي في كشف نواحي القوة والضعف في السياسات المالية للوحدة الاقتصادية ومركزها المالي عن طريق المؤشرات التي تعكس ذلك التي تقوم على تحليل المركز المالي لها مما يستدعي إهتمام الادارة والجهات المعنية لمعالجة الانحرافات التي قد تظهر عند التقييم.

---

[1] منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل التحليلي معاصر**، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1999، ص ص: 6-8.

[2] الهادي أحمد محمد الصياد ،**أهمية التحليل المالي كانظام المعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراء في العلوم التسيير ،فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،2010،ص ص:87-88.

2- الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

إن التحليل المالي يلقي اهتمام العديد من الاطراف التي لها علاقة مع نشاطات المؤسسة بصفة مباشرة او غير مباشرة حيث تتمثل هذه الفئات فيما يلي:

2-1- إدارة المؤسسة:

إستعمل المدراء المتخصصون في المؤسسة ومجلس الادارة التحليل المالي لأغراض التالية:

-التخطيط في فترات مالية مقبلة

-تقييم كفاءة العمليات الادارية و نشاطها و التعرف على اتجاه المؤسسة وسلامة أدائها المالي.

-مقارنة نتائج التحليل المالي بالنتائج مؤسسة اخرى.

-اكتشاف الانحرافات في مخطط المؤسسة .[1]

-تحليل نسب ربحية المؤسسة.

-تحديد معدل العائد على استثمار الاموال في المؤسسة.

-الرقابة وتقييم الاداء من حيث الاجابة على الكثير من الاسئلة لاتخاذ القرار السليم والصحيح.

-تقييم كفاءة ادارة الأصول وتوزيع الموارد الاستخدامات المختلفة

-تقييم كفاءة ادارة الديون و التعامل مع العملاء

-كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة.[2]

[1] عبد الغفار حنفي،**أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**،دار الجامعية،الأسكندرية،2004،ص53.

[2] حواسي يونس،عمرون عبد الرؤوف،**التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية،تخصص مالية وحساب إدارة المخاطر،جامعة محمد بوصياف ، المسيلة، 2017، ص ص:12-13-14.

2-2- الموظفين المستخدمين في المؤسسة:

يستفيد العامل في المؤسسة من تحليل المالية لأغراض التالية:

-تقوية الروح المعنوية لدى العاملين وتقوية ولاءهم وانتمائهم للمؤسسة دائما على نتائج عملياتها.

-ان التحليل المالي يبين نقاط النجاح او الفشل الذي يدفع الموظفين دوما الى التفاني بالعمل للمحافظة على نجاح المؤسسة أو الخروج من دائرة الفشل

-ان اطلاع العاملين على المركز المالي للمؤسسة يدفعهم لان تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المؤسسة المالية.

2-3- أصحاب الملكية في المنشأة والمستثمرين فيها: يستفيد ملاك المنشأة الذين يستثمرون أموالهم فيها على شكل أسهم وسندات من التحليل المالي للإغراض التالية:

-تحليل كفاءة عمليات المنشأة قصيرة الاجل او طويلة الاجل.

-تحليل نسبة تحقيق المنشأة للإرباح او الخسائر لفترة زمنية معينة.

-تحليل نتائج سياسة التوزيع الارباح ومدى ثبات او تغير نسبة الارباح الموزعة.

- تحليل سلامة المركز المالي والهيكل المالي للمنشآت .

-تحديد القيمة السوقية للمنشاة والقيمة السوقية للملاك المستثمرين فيها.

-تحديد اتجاهات العملاء والجمهور والمستثمرين وتوقعاتهم في المؤسسة.

-تحليل قدرة المؤسسة على التوسع والنمو ومواجهة الانكماش والفشل.

2-4- الدائنون: يستفيد الدائنون الذين أقرضوا المؤسسة من التحليل المالي لأغراض التالية:

-تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المؤسسة في إطارها

-تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتسديد أقساط في أوقاتها.

-تحليل سيولة المؤسسة ونسبة التدفق النقدي

-تحليل سلامة المركز المالي للمؤسسة

-تحليل سياسة المؤسسة اتجاه الحالات الطارئة او نقص السيولة او عدم القدرة على الشراء.

2-5- المؤسسات الحكومية تستفيد هذه الاخيرة من تحليل مالي للإغراض التالية:

-الرقابة على أداء المؤسسة و تماشيه مع القوانين والأنظمة المعمول بها

-تحليل الاداء المالي للأغراض الضريبية.

-تحليل سياسة المؤسسة التسعيرية و البيعية والتجارية .

2-6- المتعاملون بالأوراق المالية: يستفيد سماسرة الاوراق المالية من التحليل المالي لأغراض التالية:

-تحليل التغيرات على الاسعار الاسهم للمؤسسة في السوق المالي

-مراقبة ومتابعة الاوراق المالية المتداولة وتأثيرها على شراء أفضل الاستثمارات.

2-7- الإدارة : لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية

2-8- البنوك وغيرها من المؤسسات المالية في تقدير الجدارة الائتمانية للشركات وإقرار منح الائتمان.

والشكل التالي يوضح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

الشكل (01) يوضح أطراف المستفيدة من التحليل المالي

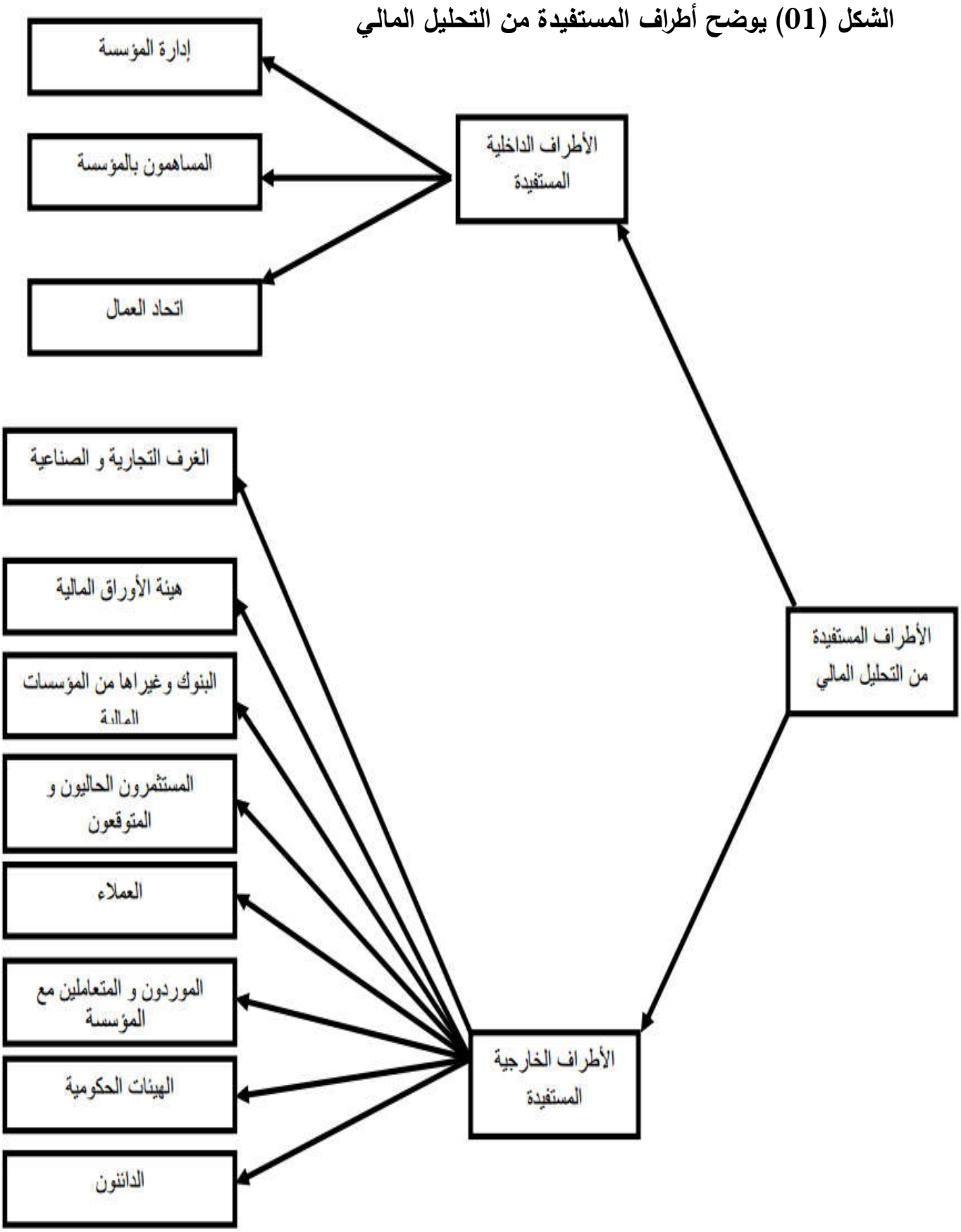

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة

المبحث الثاني: الأساليب التقليدية والحديثة في التحليل المالي.

سوف نتطرق في هذا المبحث في المطلب الأول تطرقنا الى التحليل المالي بالنسبة المالية ثم في المطلب الثاني التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي وأخيرا إلى النماذج الحديثة في التحليل المالي .

المطلب الأول :التحليل بالنسب المالية .

1- تعريف النسب المالية:

1-1- النسب المالية هي العلاقة القائمة بين عنصر (عدة عناصر) او عنصر اخر (عناصر أخرى) وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط او كسر عشري .[1]

1-2- النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياس لعلاقة مابين بندين من البنود القوائم المالية

2-أهمية النسب المالية :

تلعب النسب المالية أهمية كبرى في حياة المؤسسة وتتمثل هذه الأهمية في الأتي:

- ❖ التعرف على مواطن القوة والضعف في المؤسسة وإقتراح توصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها .
- ❖ مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية الى نفس القطاع .
- ❖ استخدام النسب المالية لكشف عن احتمالية افلاس المؤسسة من خلال دراسة أنواع معينة من النسب المالية.
- ❖ تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسير المؤسسة.
- ❖ تقيم أداء المؤسسات وأداء إدارتها.
- ❖ مقارنة نسب المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المقدمة .
- ❖ تقديم مدلولات وجعلها ذات مغزى ومعنى وكذلك إبعاد الابهام عنها

[1] الشيخ ولد عبد الجليل،**دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الموريتانية**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008،ص:67.

❖ تساعد على اتخاذ القرارات السلمية والرقابة .[1]

3-أنواع النسب المالية:

3-1-نسب السيولة :

حيث يمكن ابراز الأنواع المختلفة لنسب السيولة فيما يلي:[2]

أ- **نسبة التداول :** تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

وتحسب وفق العلاقة الاتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100$$

ب- نسبة السيولة السريعة:

وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\frac{\text{الاصول المتداولة} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

ج- نسب السيولة الجاهزة .

نسبة السيولة الجاهزة = [القيم الجاهزة /الخصوم المتداولة × 100]

-ان ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح يعني احد الاحتمالات التالية:

إما تراجع نشاط المؤسسة ،نقص تجديد الاستثمارات ،فائض في النقديات غير مستغل وعرضت للتدهور في القيمة

د- **نسب التمويل:**سوف نحاول التطرق الى إهم انواع نسب التمويل :

---

[1] كريمة جحنين،**التحليل المالي لاغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الإستثمار في البورصة**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،2014،ص:21.

[2] محمد حافظ عيشوش،**التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشآت الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بالوادي،2001،ص:107

3-2-1-نسبة الديون الى حقوق الملكية :

هذه النسبة تقيس كيفية تمويل الأصول الثابتة.[1]

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

3-2-2 نسبة التمويل الخاص :

ويتم حساب هذه وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول االثابتة}}$$

3-2-3- نسبة التمويل الدائم :

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

3-3- نسب المديونية :

تقيس النسب المديونية مساهمة كل من الملاك و الدائنين في تمويل المؤسسة ،حيث تتفرع إلى الأنواع التالية :

3-3-1- نسبة الأصول المتداولة الى الديون :

تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الأصول المتداولة إلى الديون= الأصول المتداولة /القروض

3-3-2- نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية :

تحسب وفق العلاقة الاتية :

[1] أمين سيد أحمد لطفي،**التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء وإستثمار في البورصة**،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2005، ص350

نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة /حقوق الملكية

3-3-3- عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة على الديون:

تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة = $\frac{\text{الارباح قبل الفائدة و الضريبة}}{\text{الفائدة على القروض}}$

3-3-4- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول :

ويعبر عن هذه العلاقة كما يلي :

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الديون/ مجموع الاصول

المطلب الثاني :التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تلعب مؤشرات التوازن المالي دورا هاما في إعطاء صورة واضحة للمؤسسة تتمثل هذه المؤشرات في ما يلي: رأس مال العامل(FR) ، احتياجات رأس مال العامل (BFR) ، الخزينة (TN) ، والتي تكمل التحليل بالنسب المالية.

1- رأس مال العامل Fond de roulement (FR):

1-1- مفهوم راس مال العامل :

- راس مال العامل عبارة عن هامش سيولة ، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات او ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق راس مال العامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار التوازن هيكلها المالي .[1]

-راس مال العامل هو جزء من الاموال الدائمة المخصص لتمويل جزء من الاصول المتداولة وذلك لمواجهة تذبذبات دورة الاستغلال و هو عبارة عن هامش أمان [2].

1-2- انواع راس المال العامل : هناك اربعة انواع من راس المال العامل و هي:

[1] Patrick pigets ,**la gestion financiére** ,édition économica,1998,p :89.

[2] Jean marie,**le fond de roulment,édition entreprisemoderne**,1970,p :13.

1-2-1 راس المال العامل الصافي :

ويتم حسابه بطريقتين هما :

طريقة أعلى الميزانية :

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الغير جارية

والشكل التالي يوضح رأس المال الصافي حسب الطريقة الأولى

الشكل (02): رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية

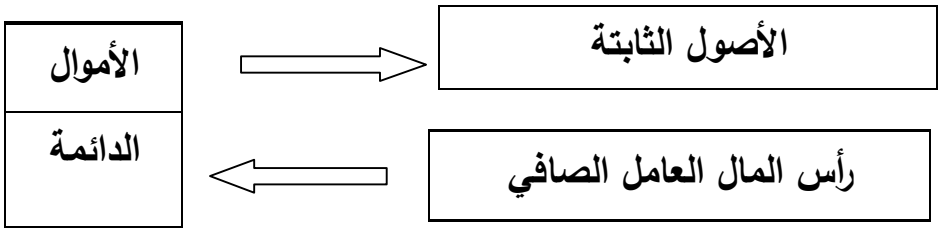

المصدر: من إعداد الطالبين .

– طريقة أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي= الأصول الجارية – الديون قصيرة الأجل

والشكل التالي يوضح رأس المال العامل الصافي حسب الطريقة الثانية

الشكل (03): رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية

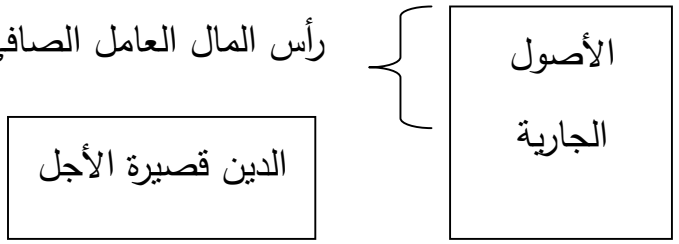

المصدر: من إعداد الطالبين.

1-2-2 رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تمويل الاموال الخاصة المتكونة من الأموال الخاصة للأصول الغير الجارية دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الاموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل ومدى اكتفاء المنشأة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الاجنبية ويتم حسابه وفق العلاقة التالية :[1]

ط1:رأس المال العامل الخاص= الاموال الخاصة –الاصول الثابتة

ط2: رأس المال العامل الخاص= الاصول المتداولة –مجموع الديون

1-2-3راس المال العامل الأجنبي :هو جزء من الاموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الاصول المتداولة ويحسب كما يلي:

ط1:رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

أو

ط2: رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

1-2-4 رأس المال العامل الإجمالي :

يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي =الأصول المتداولة

من خلال ما سبق يمكن تمثيل مختلف أنواع رأس المال العامل في شكل أدناه

[1]ناصر دادي عدون،**تقنيات مراقبة التسيير**،الجزء الاول،دار المحمدية،الجزائر،1988،ص ص:46-47.

الشكل (04): أنواع رأس المال العامل

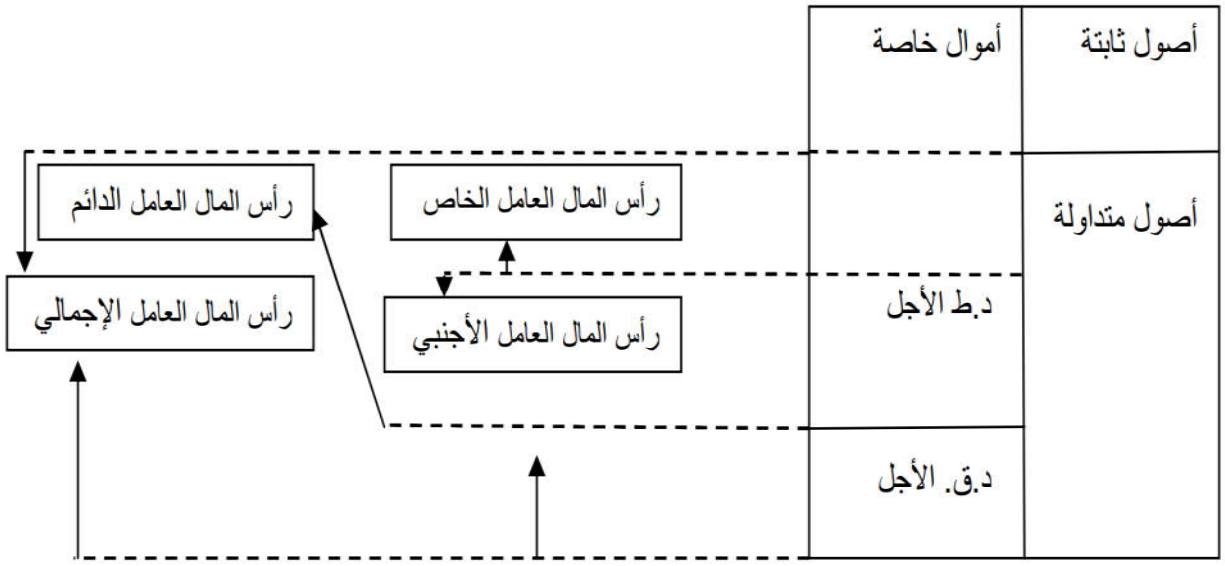

المصدر: شميمت عمر الفروق ودود فائزة، **فعاليات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، 2017/2016، ص 14.

2- **احتياجات رأس المال العامل :**

2-1 تعريف احتياجات رأس المال العامل (BFR): الاحتياجات رأس المال العامل هي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول جزء من الأصول المتداولة في حالة عدم تغطية ديون قصيرة الأجل وهو الفرق بين موارد الاستغلال واستخدامات الاستغلال.

-يعرف بأنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية[1] .

2-2 كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل(BFR):

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)- (الديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)

حيث الجدول التالي يوضح كيفية تشكيل احتياجات رأس المال العامل.

[1] Geudi mobert,**finance d'enterprise les régles du jeu,édition organisation**,1997,p :121.

الجدول (01): يوضح احتياجات رأس المال العامل

	احتياجات الدورة				
أوراق القبض	العملاء	سندات التوظيف	منتجات التامة		مواد أولية
احتياجات رأس المال العامل	أوراق الدفع	ديون الاستغلال	ديون الشركاء	موردون	ديون المخزونات

المصدر: مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 34

3- الخزينة الصافية (TN)[1]:

3-1 تعريف الخزينة الصافية :تعرف الخزينة الصافية على انها مجموعة الأموال الموجودة بحوزة المؤسسة والتي يمكن التصرف فيها لمدة دورة ،اي المبالغ السائلة التي تستطيع استعمالها فورا وتمثل صافي القيم الجاهزة وهي تعبر عن الوجود أو عدم وجود توازن مالي.

كما يمكن تعريف الخزينة الصافية للمؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من المبالغ سائلة.

وتحسب الخزينة الصافية وفق العلاقة الآتية:

الخزينة الصافية= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

[1]– شميمت عمر الفروق ودود فائزة، **فعاليات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، 2017/2016، ص 16.

3-2 الحالات الممكنة للخزينة الصافية :

الحالة الأولى : الخزينة سالبة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل أي :

$TN < 0 \longleftrightarrow BFR > FR$

الحالة الثانية :الخزينة موجبة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل أي:

$TN > 0 \longleftrightarrow BFR < FR$

الحالة الثالثة:الخزينة معدومة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل

$TR=0 \longleftrightarrow BFR = FR$

والشكل التالي يوضح الحالات الممكنة للخزينة الصافية

الشكل (05): الحالات الممكنة للخزينة الصافية

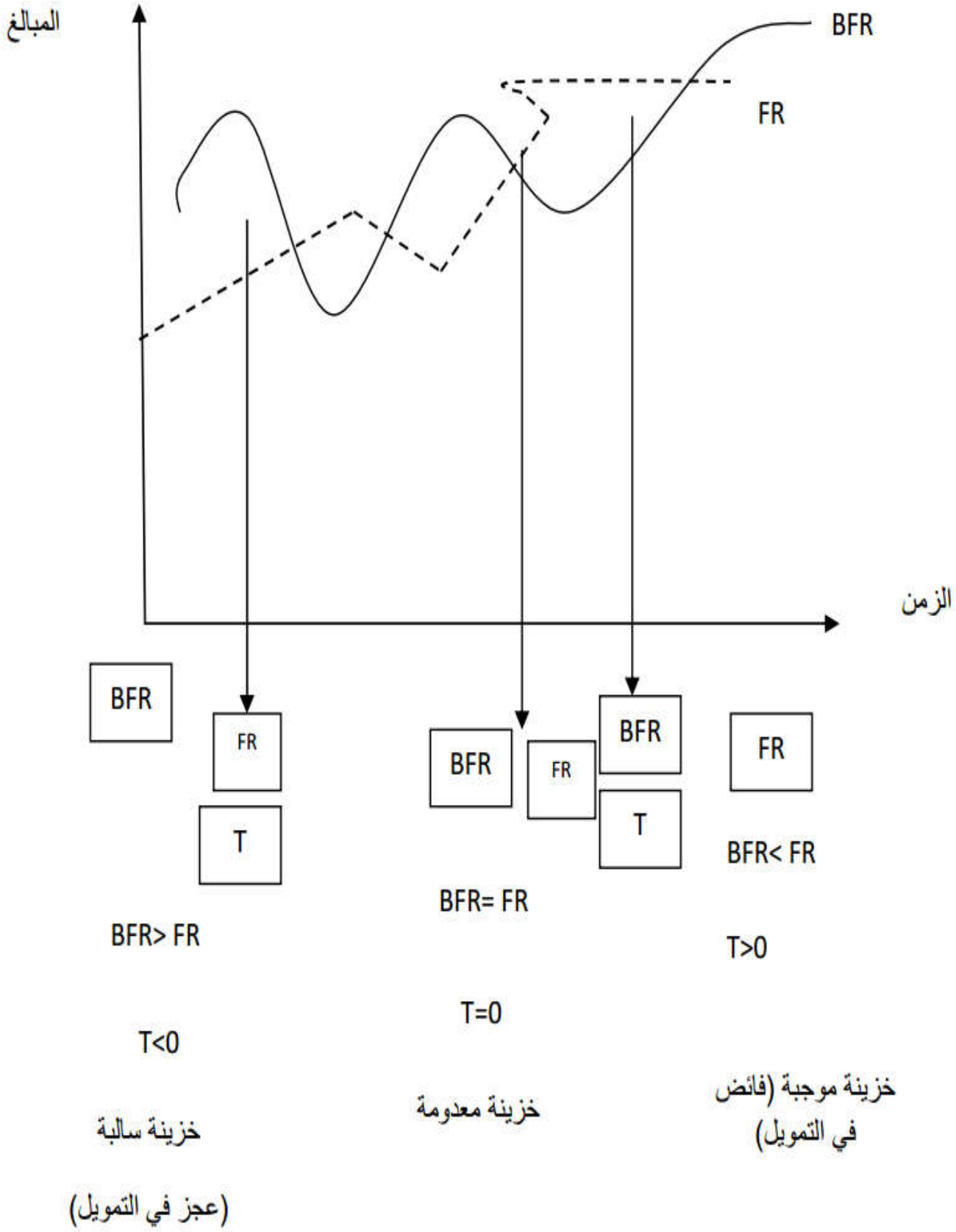

المصدر: شميمت عمر الفروق ودود فائزة، **مرجع سابق**،ص 17

المطلب الثالث: النماذج الحديثة في التحليل المالي

من أبرز استخدامات التحليل المالي فضلا عن إجراء المقارنات وتحديد الاتجاهات، هو استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر أو فشل المؤسسات، وفي الكثير من الحالات تعطي النسب المالية مؤشرات متضاربة فمن الممكن ان يكون تفسير نسبة مالية واحدة متناقضا مع نسبة مالية أخرى، بمعنى أن التحليل المالي لا يعطي الصورة الحقيقية للمؤسسة، في الوقت الذي تظهر فيه النسبة المالية ان هناك خطرا ماليا قد يحدث.

لذلك ازداد الاهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات وذلك للتوصل الى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة والكفاءة على التنبؤ بالمؤسسات التي يمكن ان تكون في خطر (خطر الفشل المالي) وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث لاكتشاف ما إذا كان يمكن استخدام التحليل النسبي وتحليل الاتجاهات للتنبؤ بالفشل المالي ويمكن تقسيم هذه النماذج إلى قسمين:

1. النماذج التي تعتمد على نسبة مالية واحدة للتنبؤ بالفشل المالي

2. النماذج التي تعتمد على الأوزان الترجيحية لمجموعة من النسب المالية

وتعتبر الدراسة المعدة في عام 1967 من قبل (BEAVER)، وتليها دراسة (ALTMAN) في عام 1968، المحركان الرئيسيان لعدد من الدراسات اللاحقة المشابهة.

وبهدف تعميم الفائدة وإتاحة المجال أمام إمكانية تطبيق هذه النماذج من قبل المحللين الماليين، فإننا سنقتصر على عدد من النماذج الأكثر شيوعا والتي أثبتت قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، وفيما يلي استعراض لأهم النماذج[1]:

[1] أيمن فريد،استخدام **التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي**، مذكرة ماجستير في علم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر،2013، ص: 106.

1- نموذج BEAVER وZ-SCORE

1-1. نموذج Beaver 1966:

يعتبر نموذج BEAVER صاحب فكرة وضع النموذج لقياس فشل المؤسسات وسميا هذا النموذج باسمه حيث اعتمد في وضع النموذج على النسب المالية المركبة مع الإشارة إلى أن هناك من يقول بأنه كانت هناك محاولة في عام 1964 ل TAMARI لتطوير نموذج إحصائي للتنبؤ بالفشل المالي، وقد قام BEAVER باختيار نسبة مالية لتحليل ومتابعتها لمدة خمسة سنوات ثم قام بالبحث عن النسب التي تعطي بشكل أدق مؤشرا على نجاح المؤسسة أو فشلها، فتوصل إلى ستة نسب مالية أظهرت القدرة على التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه ب 5 سنوات، ويمكن أن يستعرض الجوانب المختلفة لهذه الدراسة تبعا للجدول التالي[1]

جدول (02): يوضح جوانب لدراسة نموذج BEAVER

الفترة	الهدف	الفترة	العينة	أساس التماثل	الأسلوب الإحصائي	درجة الثقة
1966	التنبؤ باحتمال حدوث الفشل قبل وقوعه ب 5 سنوات	1954 1964	79مؤسسة فاشلة و79 مؤسسة ناجحة	نوعية الصناعة وحجم الأصول وسنة الحصول على البيانات	اختيار التصنيف المزدوج	%95

المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على حمزة محمود الزبيدي

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص294.

أما النسب المالية التي توصل إليها Beaver فهي تظهر لنا في الجدول التالي:

جدول (03): النسب المالية التي اعتمدها Beaver للتنبؤ بالفشل المالي

البيان
X_1 التدفق النقدي / مجموع الأصول
X_2 صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الأصول
X_3 مجموع الديون / مجموع الأصول
X_4 رأس المال العامل / مجموع الاصول
X_5 الاصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل
X_6 النقديات / الديون قصيرة الاجل

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ،المؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص:332.

وباستخدام نموذج الانحدار البسيط تمكن **Beaver** من الوصول الى النموذج التالي الذي يتكون من ثلاث نسب فقط يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات قبل 5 سنوات:

$$Z = 1,3\ X_1 + 2,4\ X_2 - 0,980\ X_3 - 6,787$$

حيث:

Z: المؤشر الكلي او مؤشر الاستمرارية ، أما X_1،X_3 X_2؛ فقد تم ذكرها مرتبة ضمن الجدول أعلا.

كما وصل **Beaver** في دراسته السابقة في سنة 1968 بتحليل 14 نسبة، وتوصل الى أفضل ثلاث نسب للتنبؤ بالفشل على الترتيب وحسب أهميتها هي:

-نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون.

2-نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول.

3-نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول.

1-2. نموذج (Z – Score)[1]

لقد تم تعريف مفهوم Z في العام 1968م من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك EDWARD ALTMAN، باستخدام أسلوب التحليل المالي التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية حيث قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مكونة من 66 مؤسسة صناعية مدرجة في السوق المالي، 33 مؤسسة فاشلة وأخرى غير فاشلة مماثلة لها من حيث الصناعة وحجم الاصول (تم استثناء المؤسسات التي يقل مجموع أصولها عن مليون دولار أمريكي) وللتأكد من دقة تصنيف المؤسسات تم استخدام التصنيف بدقة بلغت في العام الأول 94% و 97% للمؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي، ولكن درجة الدقة تراجعت في السنة التي سبقت الإفلاس، حيث انخفضت الى 72% و 94% للمؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي وقد اخذ النموذج بعين الاعتبار 22 نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه المؤسسات خلال فترة من 1964-1965 تم تصنيفها الى خمس فئات، وهي السيولة والربحية والرفع المالي والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الاجل ، والنشاط ، ووقع الاختيار على أفضل خمس نسب للتنبؤ بالفشل المالي ، ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية[2]:

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **مرجع سابق**، ص: 81.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، 2011، ص: 340.

$$Z = X_1\ 0{,}012 + X_2\ 0,\ 014 + X_3\ 0,\ 0033 + X_4\ 0{,}006 + X_5\ 0{,}999$$

حيث أن:

X_1 : رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة ؛

X_2 : الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة ؛

X_3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة ؛

X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين التي مجموع المطلوبات ؛

X_5 : صافي المبيعات الى مجموع الاصول الملموسة ؛

وكلما ارتفعت قيمة (Z) فإنها تشير إلى سلامة الميزانية المالية للمؤسسة بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي وبموجب هذا النموذج يمكن تصنيف الشركات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

. فئة المؤسسات القادرة على الاستمرار، وإذا كانت قيمة (Z) فيها (2,99) وأكبر؛

. فئة المؤسسات المهددة بخطر الفشل المالي، التي يحتمل إفلاسها إذا كانت قيمة (Z) فيها (1,88) واقل؛

. فئة المؤسسات التي يصعب إعطاء حاسم بشأنها والتي تحتاج الى دراسة تفصيلية عندما يكون قيمة (Z) من (1,88)، وأقل من (2,99)[1] ويطلق عليها المنطقة الرمادية وفي ثلاثة اختيارات لاحقة، على (972) مؤسسة منها (86) مؤسسة فاشلة خلال الفترة من (1969–1975)، و (910) مؤسسات منها (110) مؤسسة فاشلة وخلال الفترة من 1976–1999، و (555)

[1] إيمان انجو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة تشرين، 2007، ص: 111.

مؤسسة منها (120) مؤسسة فاشلة خلال الفترة من(1997-1999)، وقد جرى تعديل معاملات التميز كما هو في الجدول أدناه حيث تمكن النموذج من التنبؤ بفشل المؤسسات بدقة بلغت 82% -94%.

جدول(04): النموذج من التنبؤ بفشل المؤسسات للباحث(ALTMANEDWARD)

	سنوات الدراسة للباحث ALTMAN EDWARD		
النسب المالية التي اعتمدها ALTMAN EDWARD	972 مؤسسة 1969. 1975	910 مؤسسة 1995.1976	555 مؤسسة 1999.1997
رأس المال العامل الى مجموع الاصول الملموسة	05800،0	031000،0-	38600،0-
الأرباح المحتجزة الى مجموع الاصول الملموسة	50400،1	59900،1	06700،2
الارباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الاصول الملموسة	07300،2	62710،2	38500،1
القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى مجموع المطلوبات	01400،0-	03300،0-	00500،0-
صافي المبيعات الى مجموع الاصول الملموسة	05800،0-	15700،0-	06900،0-

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على فهمي مصطفى الشيخ، **مرجع سابق** ، 2008، ص: 83.

ولعل أكثر الصعوبات التي واجهت المحللين الماليين هي عدم إمكانية تطبيق النموذج بالصيغة الأصلية على المؤسسات الغير مدرجة في القيمة السوقية لحقوق المساهمين (يتطلب القيمة السوقية للسهم) لذلك قام ALTMAN في عام 1977 بتطوير نموذج Zeta

(وهو ما يعرف بالجيل الثاني) للمؤسسات في القطاع الخاص وذلك بإجراء الدراسة على عينة من (53) مؤسسة فاشلة و(58) مؤسسة ناجحة خلال الفترة من 1969.1975، إذ قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل (28) نسبة مالية وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز، حسب العلاقة التالية:

$$Z = X_1 0,717 + X_2 0,847 + X_3 3,107 + X_4 0,420 + X_5 0,998$$

حيث:

X_1 : رأس المال العامل الى مجموع الاصول الملموسة ؛

X_2: الارباح المحتجزة الى مجموع الاصول الملموسة ؛

X_3 : الارباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الاصول الملموسة ؛

X_4 : القيمة الدفترية لحقوق المساهمين الى مجموع المطلوبات ؛

X_5 : صافي المبيعات الى مجموع الاصول الملموسة ؛

(Z): برصيد (2.9) واكبر، فان المؤسسة مستمرة في نشاطها وغير معرضة لمخاطر الإفلاس أما إذا كانت القيمة (1.23) أو اقل، فان المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس[1].

لقد اعتمدت الصيغ السابقة على عينة من النماذج الصناعية، ويمكن على سبيل المثال – إن النماذج المناسبة لأوضاع تلك المؤسسات قد تختلف عن المؤسسات غير الصناعية، مما دفع الباحثين في عام 1995 الى تبني نموذج Zeta الخاص بالمؤسسات غير الصناعية، قد صمم النموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الاصول ، للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **مرجع سابق**، ص ص: 85 . 86.

حيث أن معدل دوران الاصول في المؤسسات غير الصناعية أعلى منه في المؤسسات الصناعية ذات التكلفة الرأسمالية.

$$Z = X_1 6,56 + X_2 3,36 + X_3 6,26 + X_4 1,05$$

حيث:

X_1 : رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة ؛

X_2 : الإرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة ؛

X_3 : الإرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الأصول الملموسة ؛

X_4 : القيمة الدفترية لحقوق المساهمين الى مجموع الأصول الملموسة ؛

(Z): برصيد (2.6) واكبر فان المؤسسة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس أما إذا كانت القيمة (0.1) واقل فان المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس.

2- نموذج (1976) A-SCORE ونموذج KIDA(1981)

2-1 نموذج (1976) ARGENTI-A-SCORE

يعتمد نموذج (A) على طرق بديلة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، من خلال نظام تسجيل للمتغيرات النوعية والكمية، على اساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط، دون اللجوء الى التحليل الإحصائي للأوزان ويعتقد (ARGENTI) ان عدم كفاءة الادارة او عدم توافر الخبرات الادارية اسباب كافية للفشل المالي، وقد تتجلى تلك العيوب الادارية في صور متعددة مثل الجمع بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الادارة، او عدم كفاءة النظام المالي او عدم الاستجابة للتغيرات والعوامل المحيطة [1].

[1]- فهمي مصطفى الشيخ، **مرجع سابق** ،ص 103.

وقد اعتمد النموذج على فرضية ان المؤسسات المتوقع فشلها لابد من ان تمر بأربعة مراحل وهي: العيوب، الاخطاء، الاعراض، ثم الفشل، وقام بإعطاء علامة لكل مرحلة حسب الأهمية النسبية له، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (05): المراحل لنموذج A-SCORE

المرحلة	المؤشرات	عدد النقاط
العيوب	إدارة الشخص الواحد	8
	الجمع بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة	4
	عدم فاعلية مجلس الإدارة	2
	عدم فاعلية الكفاءات الإدارية والفنية	2
	عدم كفاءة المدير المالي	2
	عدم كفاءة الإدارة الوسطى	1
	عدم وجود موازنات أو رقابة مالية	3
	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية أو لا يتم تحديدها	3
	عدم وجود نظام للتغيرات والبيئة المحيطة	15
	عدم وجود نظام تكاليف فعال	3
	مجموع علامات العيوب	**43**
الأخطاء	ارتفاع نسب المديونية	15
	التوسع في العمل على حساب قدراتها المالية	15
	الدخول في مشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها او تسديد الالتزامات	15
	مجموع علامات الأخطاء	**45**
	مؤشرات مالية سيئة	4
	اللجوء للمحاسبة الإبداعية (استخدام طرق	4

الأغراض	محاسبة مختلفة لإخفاء الخسائر)	
	مؤشرات غير مالية سيئة (تجميد الرواتب، ارتفاع معدل دوران الموظفين، انخفاض الروح المعنوية والشائعات)	4
	مجموع علامات الأغراض	**12**
	مجموع العلامات	**100**

المصدر: ايمان انجو، مرجع سبق ذكره، 2007، ص:114.

وبناءا على عدد نقاط (A)، يجرى تصنيف المؤسسات الى ثلاث فئات حسب قدرتها على الاستمرارية، وهذه الفئات هي[1]:

الجدول (06): تصنيف المؤسسات الى فئات حسب قدرتها على الاستمرارية عند (A-Score).

الفئة	درجة المخاطرة	عدد نقاط (A)
الأولى	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$0 \leq A \leq 18$
الثانية	احتمال التعرض لمخاطر الافلاس	$A > 35$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس (المنطقة الرمادية)	$18 \leq A < 35$

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص: 104.

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **مرجع سابق**، ص: 107.

4-نموذج Kida 1981[1]

يعتبر نموذج Kidaأحد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في 1981 وقد بني هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط حيث تحدد قيمة المتغير التابع Z بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 1{,}042X_1+0{,}42X_2+0{,}461X_3+0{,}463X_4+0{,}271X_5$$

حيث:

Z: مؤشر الاستمرارية .

والمتغيرات الأخرى سنحاول تعريفها تبعا للجدول التالي:

النسب المالية	الوزن النسبي
X_1 : صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الأصول	1.042
X_2 : مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات	0.42
X_3 : الأصول السائلة إلى مجموع الالتزامات المتداولة	0.461
X_4 : المبيعات إلى إجمالي الأصول	0.463
X_5 : النقدية إلى إجمالي الأصول	0.271

المصدر: وليد ناجي الحيالي،**الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**،الوراق للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى،2004،ص:262.

[1] إيمان انجو، **مرجع سابق**، ص111.

5- نموذج SHERROD(1987) ونموذج KAH and TANS(1999) ونموذج SHIRATA (2002)

1-نموذج SHERROD 1987[1]

يعتبر أحد اهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بإضافة الى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي اعطيت لهذه المتغيرات، حسب الصيغة التالية:

$$Z = X_1 17 + X_2\ 9 + X_3\ 3{,}5 + X_4\ 20 + X_5\ 1{,}2 + X_6\ 0{,}10$$

حيث أن:

X_1 : رأس المال العامل إلى مجموع الأصول ؛

X_2 : الأصول النقدية إلى مجموع الأصول ؛

X_3 : مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الأصول ؛

X_4 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول ؛

X_5 : مجموع الأصول من مجموع المطلوبات ؛

X_6 : مجموع حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة الملموسة ؛

وبناءا على نقاط (Z)، يجري تصنيف المؤسسات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي[2]:

[1] فهمي مصطفى الشيخ،**مرجع سابق**، ص: 101.

[2] وليد ناجي الحيالي،**مرجع سابق**، 2004، ص: 255.

الجدول (07): تصنيف المؤسسات الى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرارية

الفئة	درجة المخاطرة	(Z)
الأولى	مؤسسة غير معرضة لمخاطر الافلاس	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس	$25 Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	المؤسسة معرضة لمخاطر الافلاس	$5 > Z \geq 5-$
الخامسة	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الافلاس	$Z < 5-$

المصدر: وليد ناجي الحيالي، **مرجع سابق** ، **2004**، ص: 255.

6-نموذج KAh and Tans 1999 [1]

تطور العمل بأسلوب الشبكات العصبية منذ القرن الماضي، وهو مشابه للنظام العصبي لدى الكائنات الحية، ويختلف اسلوب الشبكات العصبية عن طرق الذكاء الصناعي بسبب غياب الاجراءات المتناسقة او طرق الاستنتاج عند احتساب النتائج، حيث يعتمد على المعالجة المتوازية للبيانات للوصول الى النتائج الصحيحة.

مثل هذه النماذج قد تأخذ شكل التحليل التمييزي أو اللوغاريتمي أو بروبين، وقد تأخذ أشكالا أكثر تعقيدا في حال المعادلات المتعددة، وتقوم بعمل الحذر لاحتساب المجموعات التي تؤدي إلى التنبؤ، حيث يوضح الجدول أدناه الشبكة العصبية للتنبؤ بقدرة المؤسسة على الاستمرارية:

[1]- محمد الحافظ عيشوش، **التحليل المالي تطبقا للمعايير المحاسبية الدولية و دوره في تحديد الوضعية المالية و التنبؤات المستقبلية للمنشآت الإقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير وفي علوم التسيير، تخصص إقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، مركز الجامعي – بالوادي، 2010-2011، ص 187.

جدول (08): الشبكة العصبية للتنبؤ بقدرة المؤسسة على الاستمرارية

	الأصول السائلة الى المطلوبات المتداولة	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين الى مجموع الأصول الملموسة	مجموع المطلوبات الى مجموع الأصول الملموسة	مصروفات الفوائد الى الأرباح قبل الفوائد والضرائب	صافي الربح الى مجموع الأصول الملموسة	الأرباح المحتجزة الى مجموع الأصول الملموسة
	الجذر1	الجذر2	الجذر3	الجذر4	الجذر5	الجذر6
1	1.7131-	0.7445 -	1.0923	0.7894	1.219-	1.4748
2	2.409	0.4731-	0.9675	1.4973	1.5736	0.0608
3	4.7666-	0.6464-	0.4594-	1.1811	3.0948-	1.1088
4	2.4481	1.5166	1.9108-	1.0374-	3.4716	1.7151-
5	1.8592-	0.832	0.5539	0.3472-	3.8518-	1.0478
6	2.3792	1.6206-	0.9388	0.9583	0.5343	1.4635-
7	0.3777-	1.9838	4.7112	0.3435	4.162-	0.2471
8	0.7749	0.068	3.0032-	0.903-	3.8518	2.9925
9	0.1082	2.7006-	0.004	2.8183	1.4552-	1.5489-
10	1.449-	3.8039-	1.5506	1.5812-	1.5487	1.68
11	1.69-	1.174	1.8209	3.2994	1.9189	1.3918-
12	3.4508-	1.6278	1.5102	1.2572-	1.474-	3.2479-
13	1.586	1.8089-	1.3851	3.2692	0.9288-	1.7903

المصدر: محمد حافظ عيشوش، **مرجع سابق**، ص: 180.

ويتم تطبيق المعادلة التالية لكل وزن او سطر:

النسبة المالية × الجذر

وبعد جمع بيانات كل وزن او سطر، يتم استخدام المجموع في مقياس الاحتمالات حسب المعادلة التالية:

احتمال كل وزن = 1 / (1 + (E × P) (-مجموع كل وزن))

ولاحقا يتم ضرب نتيجة احتمال كل وزن بما يعرف بالأوزان الصادرة حسب الجدول الموضح أدناه:

جدول (09): إحتمال ضرب النتيجة

الجذور	الأوزان الصادرة
1	0.25511 -
2	0.2906
3	1.9166 -
4	2.04069
5	1.036 -
6	1.145
7	4.027 -
8	4.5182
9	0.7421 -
10	2.4982 -
11	1.3286
12	3.545 -
13	0.4856

المصدر: محمد حافظ عيشوش، **مرجع سابق**، ص: 189.

وأخيرا فإن أساس اللوغاريتم الطبيعي لمجموع حاصل ضرب احتمال كل وزن من الاوزان الصادرة:

(EXP) - (المجموع) ، يسمى بالمجموع النهائي ، ويتم استخدامه في احتساب احتمال فرص الاستمرارية [1]، حسب المعادلة التالية :

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **المرجع سابق**، 2008، ص: 99.

احتمال فرص الاستمرارية = 1 / (1 + (EXP (-المجموع النهائي))

ان النتيجة المحتملة للمعادلة السابقة تقع بين (صفر – 1)، وإذا كان احتمال الاستمرارية 0.5 او اقل فإن المؤسسة مهددة بخطر الفشل المالي وقد تواجه صعوبات مالية.

7-نموذج Shirata 2002

قام Shirata في سنة 2002 بتطوير نموذجه للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات وذلك اعتمادا على دراسة عينة من المؤسسات اليابانية تضم 10457 مؤسسة مفلسة و30421 مؤسسة غير مفلسة، وقد تناول الباحث في دراسته هذه 72 مؤشرا ماليا، ووصل الى نموذج يسمى SAF2002 ووفق هذا النموذج فإن المؤسسات التي تكون قيمة النموذج لديها أكبر من 0.26 تعتبر معرضة للإفلاس وقد فسر هذا النموذج حوالي 83% من حالات الافلاس والمعادلة التالية التي تحدد النموذج هي[1]:

$$SAF\ 2002 = 0.0104\ X_1 + 0.268\ X_2 + 0.0661\ X_3 + 0.0237\ X_4 + 0.777$$

حيث:

SAF 2002: هو القيمة التمييزية ، اما بقية المتغيرات فتظهر لنا وفق الجدول التالي رقم(9):

النسبة المالية	الوزن النسبي
X_1 : الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول	0.0104
X_2 : صافي الأرباح قبل الضريبة إلى مجموع الأصول	2.268
X_3: معدل دوران المخزون	0.0661
X_4 : أعباء الفوائد إلى مجموع المبيعات	0.0237

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات إيمان انجو، مرجع سابق ، ص: 112.

[1] إيمان انجو، **مرجع سابق**، ص:112.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى ابراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي من خلال التطرق الى دور مؤشرات التحليل المالي والتحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

تستخدم المؤشرات في عدة أغراض منها[1]:

1-معاينة الاتجاه بين الفترات المالية في نفس المؤسسة؛

2-مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع؛

3-مقارنة مؤشرات المؤسسة ببعض المؤشرات المعيارية المحددة مسبقا؛

4-لمقارنة البيانات الحالية مع التنبؤات المستقبلية.

وعليه يشكل التحليل المالي أسلوبا خاصا بعملية تقييم أداء المؤسسة، حيث تستخدمه الإدارة أو أطرافا أخرى لتقييم وتفسير أدائها خلال فترة زمنية معينة، ويستند ذلك على مجموعة من مصادر المعلومات المختلفة والتي يقدمها النظام المحاسبي للمؤسسة، حيث ان الشكل الموالي يوضح الإطار العام لمفهوم التحليل المالي وعناصره المختلفة لغرض قياس الأداء باستخدام معايير معينة تخص السوق أو نشاط محدد، فيمكن قياس الأداء في ضوء معايير خاصة بالمؤسسة او بالسوق أو بالتعامل الدولي، كما أن نتائج هذا القياس هي مجموعة للمستخدم الداخلي لاتخاذ القرار، أو للمستخدم الخارجي الذي له علاقة بالمؤسسة وبنتائج تقييم أدائها كما يلخصه الشكل التالي :

[1] دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 46.

الشكل (06): يوضح الإطار العام لعملية تقييم الأداء

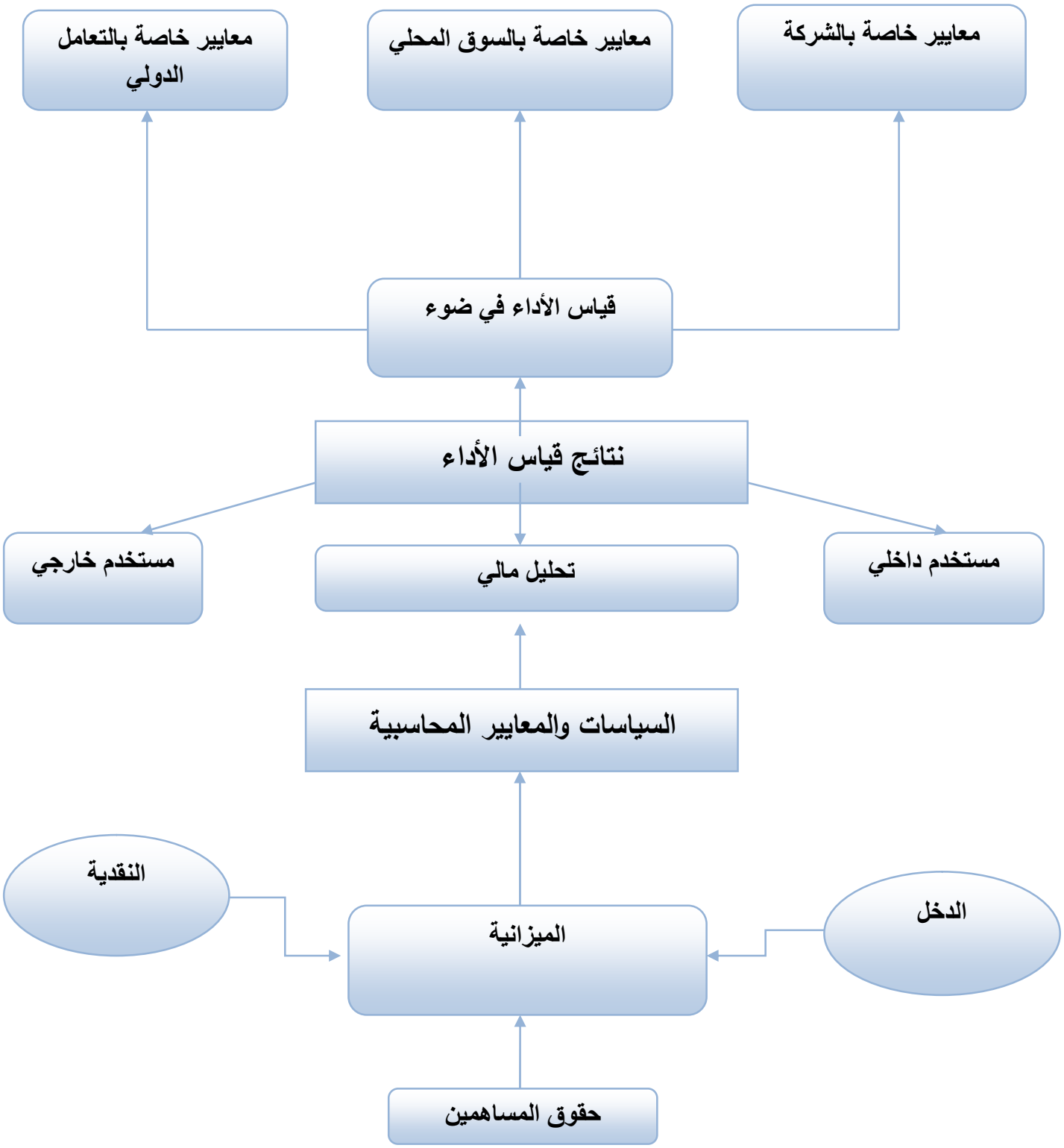

المصدر: محمد محمود يوسف، **البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 8.

المطلب الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي

حتى تتمكن المؤسسة من الحكم على كفاءة استخدام الأموال وإعداد الخطط المالية للفترات المالية المقبلة فإنها تحتاج الى تقييم الموقف المالي للفترات السابقة ومقارنة الإنجاز الفعلي بما هو مستهدف، كما يتم مقارنة المؤشرات المالية الفعلية بمؤشرات الفترة السابقة[1].

وعليه فلابد للمؤسسة من نظام معلومات يمكن الاعتماد عليه لرصد المعلومات والتي من خلالها يمكن القيام بالإجراءات المناسبة الضرورية ولإتمام العمل: فيتم جمع المعلومات كمادة أولية يتم تصنيفها وترتيبها ثم اخضاعها للمعالجة والتحليل لينتج أخيرا معطيات ومعلومات مهيكلة قابلة للدراسة يستعان بها في عملية التقييم.

هذه بصفة عامة المنهجية المتبعة غالبا في عملية تقييم الأداء داخل المؤسسة لكي يستعين المحلل والمقيم بمؤشرات تساعده على القياس وهي عديدة ومتنوعة والمؤسر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية لتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات محددة ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة، والتحليل المالي من بينها، باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرار.

ويظهر الأداء المالي كأداة لتقييم التسيير داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها فيما يلي[2]:

1-تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف نتائج أنشطة (التحليل انطلاقا من جدول حسابات النتائج).

2-**تقييم الأداء والتمويل:** الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منشورين:

-النظرة الثابتة وتتحقق في إطار تحليل الميزانية.

---

[1] حساني امير، **دور الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات وتحسين أداء شركات التأمين الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 4.

[2] بومعزة حليمة، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة العمومية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 83.

-النظرة الديناميكية وتعطي الأولوية لجدول التدفقات النقدية.

3-**تقييم الأداء والمردودية:** تصرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ورأس المال (النتيجة / رأس المال) يتعلق الأمر بمؤشرات يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة.

فالتحليل المالي يهدف بصفة عامة الى اجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة خلال دورة او عدة دورات وذلك انطلاقا من دراسة تفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير أسباب المؤثرة على النتائج وهو ما يساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسة[1].

[1] محمد محمود يوسف، **مرجع سابق**، ص: 10.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى اهم محاور التحليل المالي وقدمنا مفهوم عام له، حيث بين أهدافه والخطوات المتبعة في التحليل المالي وبعض الجهات المستفيدة منه التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراءات عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

وكذلك تناولنا في هذا الفصل عدة أدوات ومن بين هذه الأدوات نجد النسب المالية والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستخداما في التحليل المالي وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بإضافة الخزينة ودعمنا هذه الأدوات باستعراض اهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي لأنها تعطي قراءة تصحيحية للوضعية المالية للمؤسسة وتسمح لها بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيها ، مما يمنح المؤسسة مجالا واسعا لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الثاني

دراسة حالة وحدة المركب الصناعي والتجاري

-مطاحن الحضنة-

تمهيد:

بعد استعراضنا في الفصل الأول المفاهيم النظرية حول التحليل المالي وكذلك تقييم الأداء المالي ولذلك اخترنا أحد المؤسسات وهي مؤسسة مطاحن الحضنة وذلك من أجل معرفة مدى فعالية أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة ويكون ذلك من خلال الإعتماد والإستعانة بالقوائم المالية المتعلقة بامطاحن الحضنة مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج.

حيث قمنا باتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تطرقنا في الأول إلى نظرة عامة حول مطاحن الحضنة والمبحث الثاني إلى عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج(2014-2015) والمبحث الثالث تحليل محتوى المعلوماتي للقوائم المالية(2014-2015).

المبحث الأول : تعريف بالمؤسسة مطاحن الحضنة.

قبل أن نتطرق إلى المؤسسة محل الدراسة ألا وهي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة والتي تعتبر وحدة من وحدات المؤسسة الأم وهي مؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها باسطيف(مجمع رياض سطيف)، لابد أن نلقي بالإطلالة على هاته مؤسسة الأم.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مؤسسة الأم رياض سطيف.

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن و أصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق و الطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية و وضع وحدات أخرى في بعض المناطق ، ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق و الطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب و مشتقاتها بسطيف ، فقد أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم : 367/82 بتاريخ 27 نوفمبر 1982 إبتداءا من 2 أفريل 1990 تحولت إلى شركة مساهمة في إطار الإصلاحات الاقتصادية رأسمالها في 1997 قدرب : 2.525.000.000 دج، تمتلك المؤسسة عدة وحدات موزعة على عدة ولايات منها : (سطيف ، المسيلة ، برج بوعريريج، بجاية ، بسكرة ، ورقلة) .

كما تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن تحولت المؤسسة إلى شركة مساهمة في سنة 1995 حققت الرياض سطيف أرباحا معتبرة فقد تطورت أرباحها الصافية بنسبة 68.51 % خلال ثلاث سنوات الأخيرة و التي قدرت بـ : 21.032.231.000 دج في سنة 1997 مقابل 13.866.198.000 دج سنة 1995 .

شكل (07): يوضح إختصاص المؤسسات التابعة لرياض سطيف

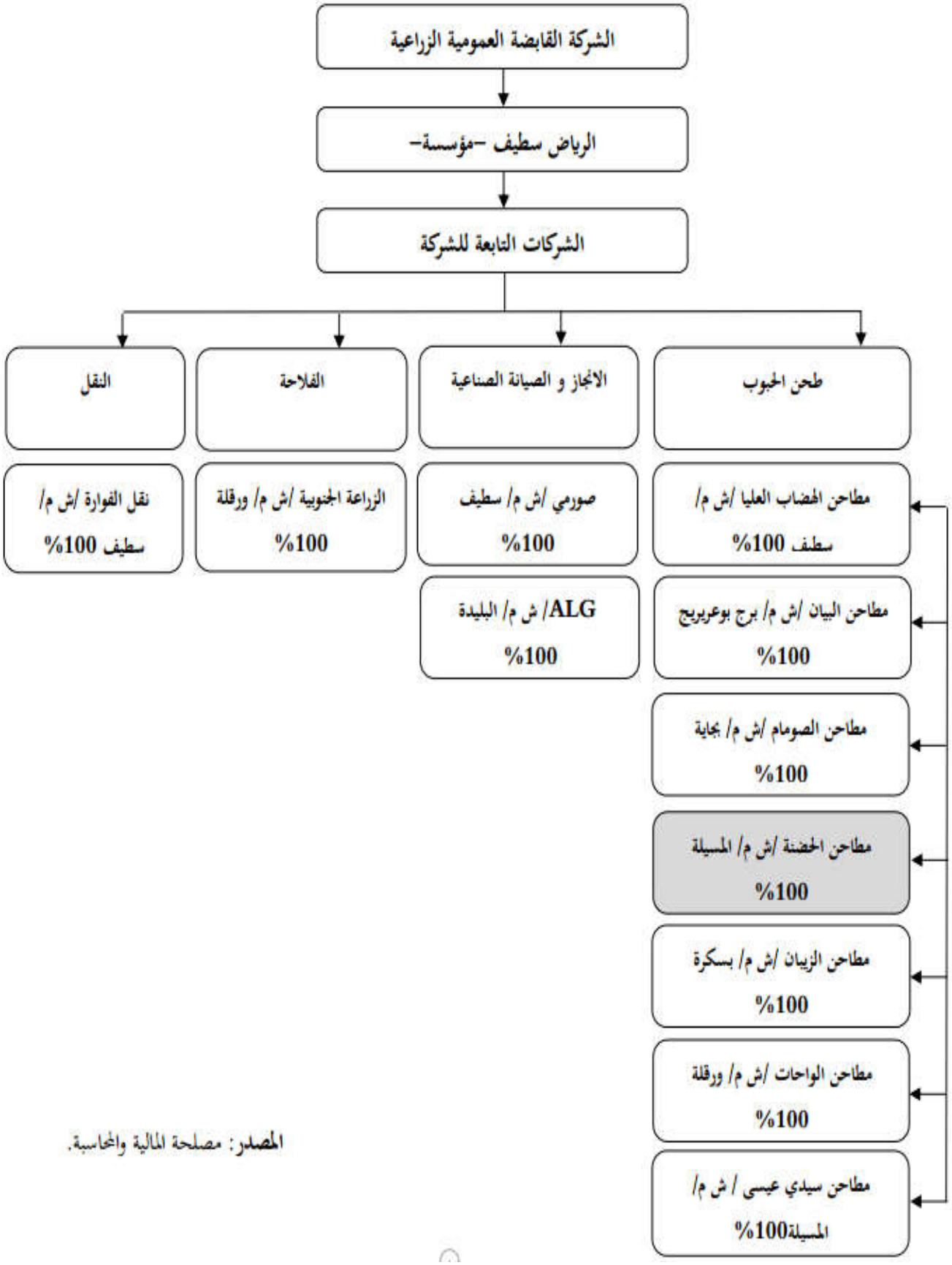

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة.

كما يمكن الإشارة إلى أنه تم زيادة رأس المال مرتين سنة 1997/1993 وذلك عن طريق إصدار أسهم نقدية و إدماج الاحتياطات .

يمكننا توضيح الزيادة في رأس المال خلال ثلاث سنوات كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (10): يوضح تطور رأس المال

مبلغ تحولات رأس المال					
	إصدارات أسهم نقدية		إدماج الاحتياطات	حصص عينية	المبالغ المثالية لرأس المال	عدد أسهم الشركة
	اسمية	علاوة الإصدار				
1995	–		–			8500
1996	–		– 3.150.000.000			8500
1997	–		–		4.000.000.000	4000.000

ملاحظة : إن الزيادة في رأس المال في سنة 1997 يطابق إصدار 3.150.000 سهم بقيمة ألف دينار للسهم . إن رأس المال الإجمالي للشركة موزع كالتالي :

1 – مطاحن الصومام / ش م / سيدي عيش : 628.000.000 دج

2 – مطاحن البيبان / ش م / برج بوعريريج : 627.000.000 دج

3 – مطاحن الحضنة / ش م / المسيلة : 479.000.000

4 – مطاحن الهضاب العليا / ش م / سطيف : 265.000.000 دج

5 – مطاحن الواحات / ش م / تقرت : 261.000.000 دج

6 – مطاحن الزيبان / ش م / القنطرة : 235.000.000 دج

7 – مطاحن سيدي عيسى / ش م / : 81.000.000 دج

8 – نقل الفوارة / ش م / : 42.000.000 دج

9 – الفلاحة الجنوبية : 4.000.000 دج

10 – صور مي / ش م / سطيف :3.500.000 دج

ملاحظة : يقدر رأس مال رياض سطيف الحالي 5.000.000.000 دج

المطلب الثاني :التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها:

1- نشأة المؤسسة:

بدأ بناء مطاحن الحضنة بالمسيلة سنة 1980،حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة 1981، وفي أول أكتوبر 1997 تم تحويل وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل شركة مساهمة "مطاحن الحضنة" وتبلغ مساحتها الإجمالية 30.775 متر مربع منها 12.555متر مربع مغطاة ،وقد بلغ رقم أعمالها لسنة 2010مبلغ 1.449.460.000 دج.

وتنقسم مطاحن الحضنة إلى قسمين واحد قديم والأخر جديد:

بالنسبة **للقسم القديم** يتكون من مسمدة ومطحنة واحدة ،حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "بيلر" بتكلفة قدرت ب 220.915.480.55 دج وتم تشغيلها سنة 1981.

و**القسم الجديد** يتكون من مسمدة جديدة منجزة من طرف الشركة الإيطالية "غولفيتو" بتكلفة مشروع وصلت إلى:563.986.101.84 دج وتم تشغيلها سنة 1993.

-المقر الاجتماعي:

تقع مطاحن الحضنة بالمسيلة على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين ولاية برج بوعريريج وولاية المسيلة ،حيث يمر العديد من المسافرين عبر هذا الطريق وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة فتصبح بذلك معروفة أكثر فأكثر.

-صندوق بريد رقم 11 بالمسيلة -الهاتف:035.55.39.88 /0.35.55.16.86

-هاتف/فاكس:035.55.00.60 -السجل التجاري:38 ب 562030.

2- أهداف المؤسسة:

تنشط المؤسسة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية لهذا فإن المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف مستقبلية من أهم هذه الأهداف:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين البيع والتكلفة النهائية.

- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيتها.

- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.

- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.

- سد حاجات المستهلك من مادتي السميد والفرينة.

- خلق جو تنافسي علي مستوى الوحدة.

- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويته.

- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.

- محاولة القضاء على المشاكل الزائدة داخل المؤسسة مثل: مشاكل الإنتاج والتوزيع والاتصال.

- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلى وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل وتركيب الإداري لدوائر ومصالح وفروع المؤسسة وهو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات ،المسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر حتى تستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة ،ويمن توضيح الهيكل التنظيمي للوحدة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(08) يوضح الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة

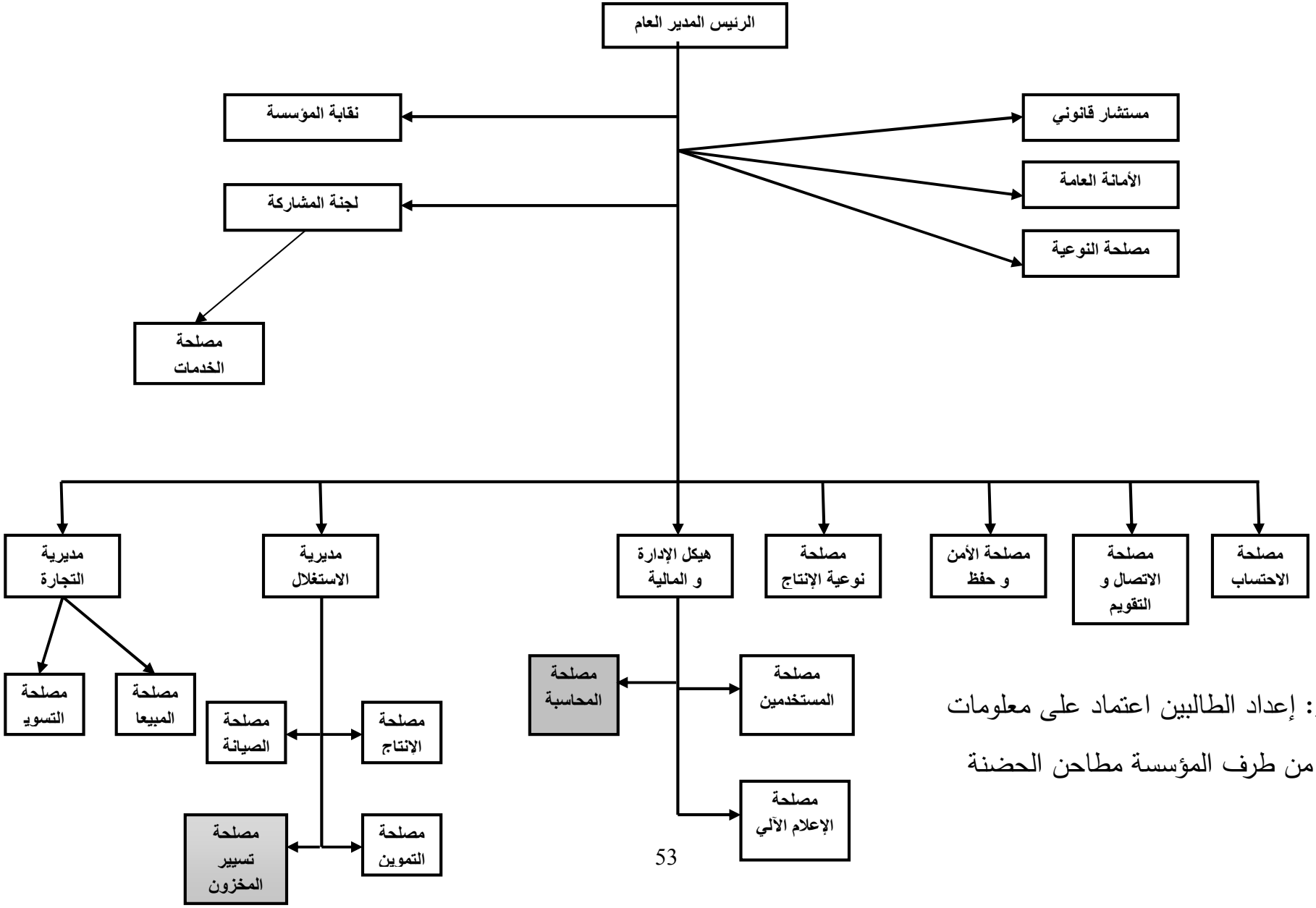

المصدر: إعداد الطالبين اعتماد على معلومات المقدمة من طرف المؤسسة مطاحن الحضنة

المبحث الثاني: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج (2015/2014).

المطلب الأول: عرض الميزانية للسنتين (2014-2015)

1- جانب الأصول لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية مطاحن الحضنة – جانب الأصول.

الجدول (11): يظهر جانب الأصول لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة 2014-2015

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة دج
أصول غير متداولة		
تثبيتات غير عينية	1327713717,24	23130.70
تثبيتات عينية	255898153,36	1249237748.03
الأراضي	897103027,84	255898153.36
مباني	131750436,82	915641126.65
المنشأة التقنية، المعدات و الأدوات الصناعية	42962099,22	228858585.47
تثبيتات عينية أخرى		54839882.55
تثبيتات في شكل امتيازات		481992211.17
التثبيتات الجاري انجازها	674359524,57	
تثبيتات مالية	18800,00	18800.00
سندات الفروع المنتسبة		
المساهمات و الديون الدائنة الأخرى		
السندات المثبتة الأخرى		
القروض و الأصول المالية الغير جارية الأخرى	18800,00	18800,00
ضرائب مؤجلة على الأصول	12189183,13	11880809.56

مجموع الأصول الغير متداولة	2014281224,94	1743152699.46
أصول متداولة		
منتوجات قيد التنفيذ	148014999,35	169259857.57
المواد الأولية و لوازم	81754845,29	118885219.44
التموينات الأخرى	57491091,95	46681865.05
المخزونات من المنتجات	8769062,11	3692773.46
مخزونات أخرى		
ديون و استخدامات مماثلة	71065387,19	56374478.05
ديون على الضرائب الزراعية		
ديون ضمن المجموعة		
الزبائن	30173316,97	21051573.30
المدينون الآخرون	12602457,06	9778716.59
ضرائب و ما يماثله	28289613,16	25544188.16
ديون أخرى و استخدامات مماثلة		
الموجودات و ما يماثلها	752702532,36	679006015.87
لتوظيفات و الأصول المالية الجارية الأخرى		
الخزينة		
	752702532,36	679006015.87
مجموع الأصول المتداولة	**971782918,90**	**904640351.59**
مجموع الأصول	**2986064143,84**	**2647793051.05**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على التقارير المالية و الملحق رقم(01)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أصول الميزانية عرفت زيادة بنسبة12.77% بالمقارنة مع السنة الماضية و هذا راجع للزيادة الملحوظة في معظم عناصر تركيبة الأصول للمؤسسة، فمثلا بلغت نسبة الزيادة في الخزينة بنسبة10.58% مقارنة بالسنة الماضية.

2- جانب الخصوم لميزانية المؤسسة:

الجدول التالي يظهر ميزانية مطاحن الحضنة من جانب الخصوم للفترة (2014-2015)

الجدول (12): يظهر جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015)

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة دج
الأموال الخاصة **رأس المال الصادر** **رأس المال الغير مستعان به** **علاوات و احتياطات**	1449460000,00 203292170,74	1449460000.00 1273322048.84
فارق إعادة التقييم **النتيجة الصافية** **تسوية نتيجة تغيير الطريقة/ تصحيح الأخطار** **أموال خاصة أخرى**	161321002,93	112022925.11
مجموع الأموال الخاصة	**1814073173,67**	**1688814973.95**
خصوم غير متداولة إعانات التجهيز سندات الخزينة		

إقتراضات أخرى و ديون مماثلة		217633433.97
الديون المرتبطة بالمساهمات		
ديون أخرى غير جارية	365773383,94	
منتوجات اخرى و اعباء مؤجلة		
مؤونات للمعاشات و الالتزامات المماثلة		45181039.08
المؤونات للأعباء – (الضرائب/تجديد التثبيتات)	56136812,00	
الجاري انجازها		
المؤونات الأخرى للأعبات		
المؤونات و المنتوجات		
الضرائب المؤجلة على الخصوم	509130,85	190605.63
مجموع الخصوم الغير متداولة	**413419326,81**	**263005078.68**
الخصوم المتداولة		
سندات الخزينة		
ديون على الضرائب الزراعية		
ديون ضمن مجموع	640000000,00	640000000.00
مورد الموارد الأولية	799948,40	1236951.66
موردون آخرون و الحسابات الملحقة	16603449,85	7399113.46
الضرائب	45831988,95	33315421.24
ديون أخرى جارية	55336356,16	140215120.06
خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم المتداولة	**758571643,36**	**695972998.42**
المجموع العام للخصوم	**2986064143,84**	**2647793051.05**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على التقارير المالية و الملحق رقم(02)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان خصوم المؤسسة في سنة 2015 عرفت ارتفاع بنسبة12.77% مقارنة بالسنة الماضية و هذا راجع الى اجمالي الديون(ديون طويلة و قصيرة الأجل).

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة 2014-2015.

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد ارادات و تكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، و الجدول الموالي يوضح جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2014-2015 الذي من خلاله يمكن تقييم أداء المؤسسة لفترة معينة.

الجدول (13): جدول حسابات نتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة (حسب الطبيعة لفترة 2014-2015:

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة دج
رقم الأعمال	2332024449,40	1756578029.90
مبيعات من البضائع	246686,69	1174134.50
مبيعات من المنتجات التامة	2327278459,08	1750793163.41
مبيعات المنتجات الأخرى	596917,40	556542.39
الخدمات الأخرى	3902395,23	4054189.60
تغير مخزون المنتجات التامة و قيد التنفيذ	5076288,65	-12705917.36
الانتاج المثبت		
إعانات الاستغلال	1572090,291	853407.71
1- إنتاج الفترة	**2338672828,96**	**1744489567.09**
المشتريات المستهلكة	-1906594822,87	-1410759309.15
خدمات خارجية و استهلاكات أخرى	-38490780,55	-34051875.38
2- استهلاك الفترة	**-1945085603,42**	**-1444811184.53**
3- القيمة المضافة للاستغلال	**393587225,54**	**299678382.56**
أعباء المستخدمين	-148693505,06	-138184316.03
ضرائب و رسوم و المدفوعات المشابهة	-5686059,00	-5246167.00
4- الفائض الإجمالي للاستغلال	**239207662,48**	**156247899.53**
المنتجات العملياتية الاخرى	61151662,67	18146369.55
الأعباء العملياتية	-1094874,46	-1662862.67
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	-39192676,62	-31995558.99
مخصصات عن خسائر القيمة و الممؤونات	-395921252,00	-335181909.54

استرجاع خسائر القيمة و المؤونات	333761105,75	334054083.80
5- نتيجة الاستغلال (التشغيلية)	**233911627,82**	**139608021.48**
نواتج مالية	475348,96	1288947.94
أعباء مالية	-5439536,20	
6- النتيجة المالية	**-4964187,24**	**1288947.94**
7- النتيجة العادية قبل الضريبة(5+6)	**228947440,58**	**140896969.42**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-4516286,00	-31366223.00
الضرائب المؤجلة (التغيرات على النتيجة العادية)	-10151,65	2492178.69
مجموع نواتج النشاطات العادية	2734060946.34	2097978968.38
مجموع أعباء النشاطات العادية	-2572739943,41	-1985956043.27
8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية	**161321002,93**	**112022925.11**
العناصر غير العادية (النواتج)		
العناصر غير العادية (أعباء)		
9- النتيجة غير العادية		
10- النتيجة الصافية للفترة	**161321002,93**	**112022925.11**
الحصة من النتائج الصافية لشركات موضح المعادلة (1)		
11- النتيجة الصافية للمجموعات المدمجة(1)		
منها حصة ذوي الأقلية (1)		
حصة المجمع (1)		

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على التقارير المالية و الملحق رقم(03)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه غياب النتيجة غير العادية، و هذا ما جعل النتيجة الصافية بعد الضريبة للفترة هي نفسها النتيجة الصافية للفترة، فالنتيجة غير العادية تؤثر في النتيجة الصافية بالزيادة(+) و بالنقصان(−).

المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة

الجدول (14): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول فترة 2014-2015:

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة دج
	المبالغ	المبالغ
الأصول الثابتة	2014281224,94	1743152699.46
مجموع الأصول الثابتة	2014281224,94	1743152699.46
أصول متداولة		
قيم الاستغلال	148014999,35	169259857.59
قيم قابلة للتحقيق	71065387,19	56374478.05
قيم جاهزة	752702532,36	697006015.59
مجموعة الأصول المتداولة	971782918,90	922640351.59
مجموع الأصول	2986064143,84	26477993051.05

المصدر: من إعداد الطالبين ، إعتمادا على الميزانية المحاسبية

الجدول (15): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم فترة 2014-2015.

البيان	سنة 2014 الوحدة دج المبالغ	سنة 2015 الوحدة دج المبالغ
الأموال الدائمة:		
الأموال الخاصة	1814073173,67	1688814973.95
ديون طويلة الأجل	413419326,81	263005078.68
مجموع الأموال الدائمة	2227492500,84	1951820052.63
ديون قصيرة الأجل	758571643,36	695972998.42
مجموع الخصوم	2986064143,84	2647493051.05

المصدر: من إعداد الطالبين، بالإعتماد على الميزانية المحاسبية

من خلال الميزانية المالية للأصول يمكن تمثيلها بالأشكال الموالية:

الشكل (09): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول 2014-2015:

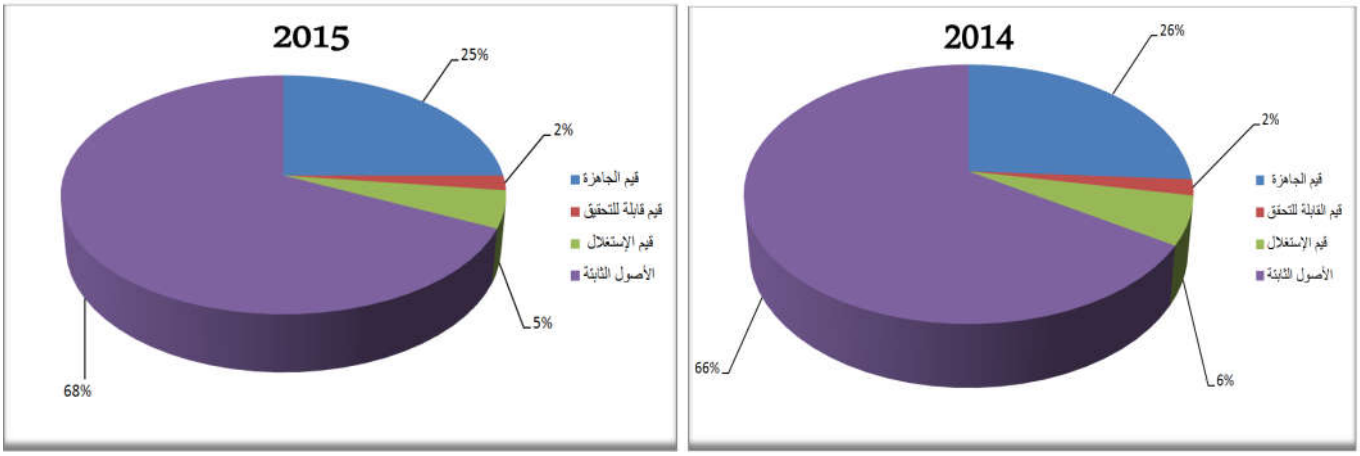

المصدر: من إعداد الطالبين، لإعتمادا على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2014-2015 و التمثيل البياني لتركيبة أصولها ، نلاحظ أن الأصول الثابتة للمؤسسة قد زادت سنة 2015 مقارنة ب 2014 بنسبة 2 %، أما من جانب الأصول المتداولة فنلاحظ أن قيم الاستغلال سجلت تراجعا في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 و هذا ما يدل على أن المؤسسة شهدت تحسنا في تصريف مخزونها و نلاحظ أيضا انخفاض طفيف في القيم الجاهزة سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014 و هذا ما يدل على أن المؤسسة استثمرت بهدف توسعة نشاطها، ونلاحظ أن القيم القابلة للتحقق سجلت ثباتا خلال سنتي 2014 -2015 بنسبة 2%.

من خلال الميزانية المالية للخصوم يمكن تمثيلها بالأشكال الموالية:

الشكل (10): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم 2014-2015:

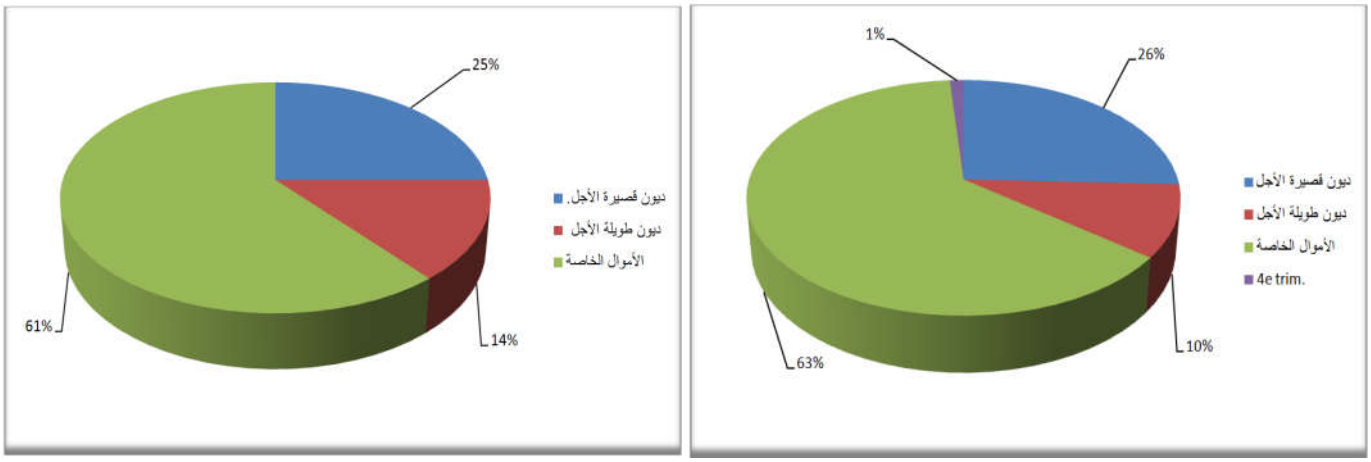

المصدر: من إعداد الطالبين، إعمادا على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة 2014-2015 والتمثيل البياني و تركيبة خصومها، نلاحظ أن اتجاه تغير الأموال الخاصة انخفضت سنة 2015 مقارنة ب 2014 بنسبة 3 %فهي تمثل وزن نسبي كبير من اجمالي الخصوم أما الديون قصيرة الأجل فاتبعت سلوكا عكسيا للأموال الخاصة حيث استمر انخفاض وزنها النسبي

سنة 2015، ليصل إلى 25 %، أما الديون طويلة الأجل فنلاحظ ارتفاع ملحوظ بنسبة 4 %من اجمالي الخصوم سنة 2015 مقارنة بـ 2014.

المبحث الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة (2014-2015)

لقياس قدرة مؤسسة مطاحن الحضنة على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقاتها، و كذا إمكانية خلق عوائد مالية ساعدها على تطوير نشاطها و توسيعه، سنقوم بتحليل وضعيتها المالية، و ذلك بالاعتماد على أهم المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من خلال قوائمها المالية المتاحة خلال فترة 2014-2015.

المطالب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية:

سنقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة بالإعتماد على مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

1- حساب رأس المال العامل (FR):

يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، و يحسب بالعلاقة التالية الموضحة في:

الجدول (16): يوضح تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2014-2015:

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة 2016
الأموال الدائمة	2227492500	1951820052.63
الأصول الثابتة	2014281224,94	1743152699.46
رأس المال العامل	**213211275,54**	**208667353.17**
الأصول المتداولة	971782918,90	9046440351.59
ديون قصيرة الأجل	758571643,36	695972998.42
رأس المال العامل	**213211275,54**	**208667363.17**

المصدر: من إعداد الطالبين، إعتمادا على القوائم المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة المدروسة كان موجبا و شهد ارتفاع طفيف في سنة 2015، مقارنة بالسنة السابقة 2014 ويرجع هذا إلى الزيادة في الاستدانة قصيرة الأجل، رغم هذا فقط حققت المؤسسة إحدى شروط التوازن (رأس المال العامل موجب)، و ما يمكن قوله أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تملكها بأموالها الدائمة، هذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها قصيرة الاجل في حال عدم توافق أجال تحويل الأصول المتداولة (كالمخزونات مثلا).

1-2- أنواع رأس المال العامل: الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة:

الجدول(17): يوضح أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة 2014-2015.

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة دج
الأموال الخاصة	1814073173,67	1688814973.95
-الأصول الثابتة	2014281224,94	1743152699.46
رأس المال العامل الخاص	**-200208051,27**	**-54337725.51**
مجموع الخصوم	2986064143,84	2647793051.05
-الأموال الخاصة	1814073173,67	1688814973.95
رأس المال العامل الأجنبي	**1171990970,17**	**958978077.1**
مجموع الأصول	2986064143,84	2647793051.05
-الأصول الثابتة	2914281224,94	1743152699.46
رأس المال العامل الإجمالي	**971782918,9**	**904640351.59**

المصدر: من إعداد الطالبين، إعتمادا على القوائم المالية

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

1-2-1- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص خلال السنتين 2014-2015 كان سالبا وهذا يدل على أن المؤسسة لم تكن قادرة على تغطية الأصول الثابتة بسبب زيادة هاته الأخيرة بأموالها الخاصة، فالمؤسسة لديها رغبة توسيعية من خلال زيادة استثماراتها، هذا أدى بالمؤسسة الى الاعتماد على ديون طويلة الأجل في تغطية هذا العجز،(وهو ما أدى الى مبلغها المطلق في الميزانية لسنتين).

1-2-2- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة و هذا بسبب زيادة ديون طويلة الأجل و هو ما يؤكد التحليل السابق لرأس المال العامل الخاص.

1-2-3- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:

نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الإجمالي لسنة 2015 مقارنة بالسنة الماضية، و هذا يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة، كما يمكن توضيح مختلف أنواع رأس المال العامل بالشكل البياني:

الشكل (11): التمثيل البياني يوضح تطور مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2014-2015.

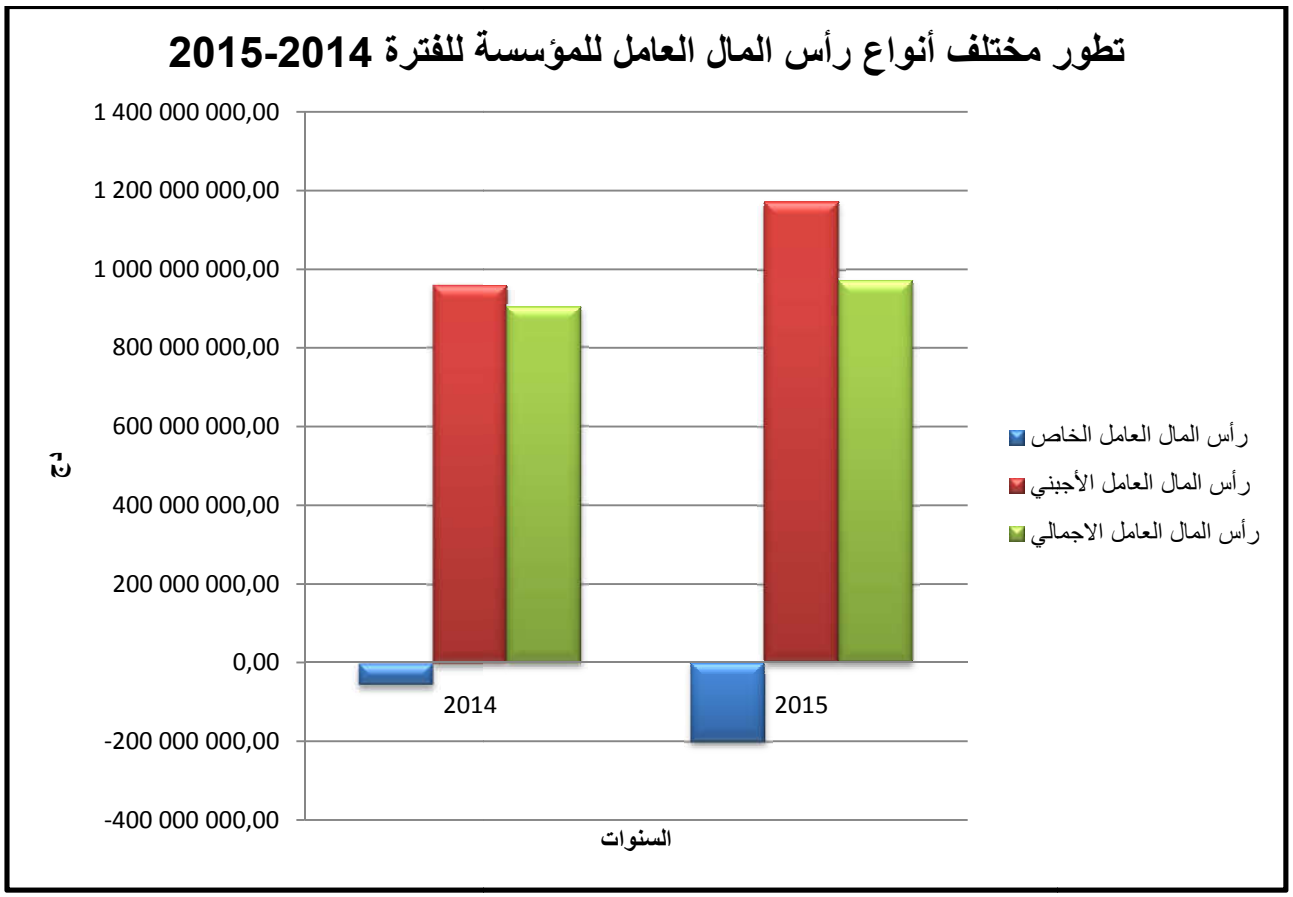

المصدر: من إعداد الطالبين ، إعتمادا على القوائم المالية

2- حساب احتياجات رأس المال العامل(BFR)

احتياجات رأس المال العامل =(الأصول المتداولة-القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل- السلفات المصرفية)

أي:

- **احتياجات الدورة**=الأصول المتداولة- القيم الجاهزة
- **موارد الدورة**=الديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية

و الجدول التالي يظهر احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة 2014-2015:

الجدول (18): يوضح تطور احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة (2014-2015)

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة دج
احتياجات الدورة	219080386,6	225634336
موارد الدورة	758571643,63	695972998.42
احتياجات رأس المال العامل	-539491256,7	-470338662.42

المصدر: من إعداد الطالبين، اعتمادا على الميزانية المحاسبية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل سالب للفترة 2014-2015، و هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دوراتها، و لا تحتاج الى موارد أخرى، أي إن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، لكن عاب على المؤسسة أن الموارد الفائضة لم تستخدم في تنشيط دورة الاستغلال خلال الفترة2014 كانت 470338662.42 دج، و بالنسبة لسنة 2015 فقدرة بـ 539491256.7 دج، رغم هذا فالمؤسسة حققت شرط توازنها الثاني (احتياجات رأس المال العامل سالب) في الأجل المتوسط.

3- حساب الخزينة (TN):

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (19): يوضح الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2014-2015:

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة دج
رأس المال العامل	213211275,54	208667353.17
احتياجات رأس المال العامل	-539491256,7	-470338662.42
الخزينة	752702532,36	679006015.59
القيم الجاهزة	752702532,36	679006015.59
السلفيات البنكية	0	0
الخزينة	752702532,36	679006015.59

المصدر: من إعداد الطالبين، إعتمادا على الوثائق المحاسبية

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة، و هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة و هناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة، و نلاحظ أن رصيد الخزينة، ارتفع سنة 2015 مقارنة بالنسبة لسنة 2014 و هذا يدل على أن المؤسسة لم تقم بتوظيف هذه الأموال في استثمارات جديدة و هذا ليس في صالحها، عموما فقد حققت المؤسسة شرط توازنها الثالث وهو الخزينة الصافية موجبة، في الأجل القصير و التمثيل البياني يوضح تطور الخزينة خلال فترة الدراسة.

الشكل (12): التمثيل البياني يوضح تطور الخزينة خلال الفترة (2014-2015)

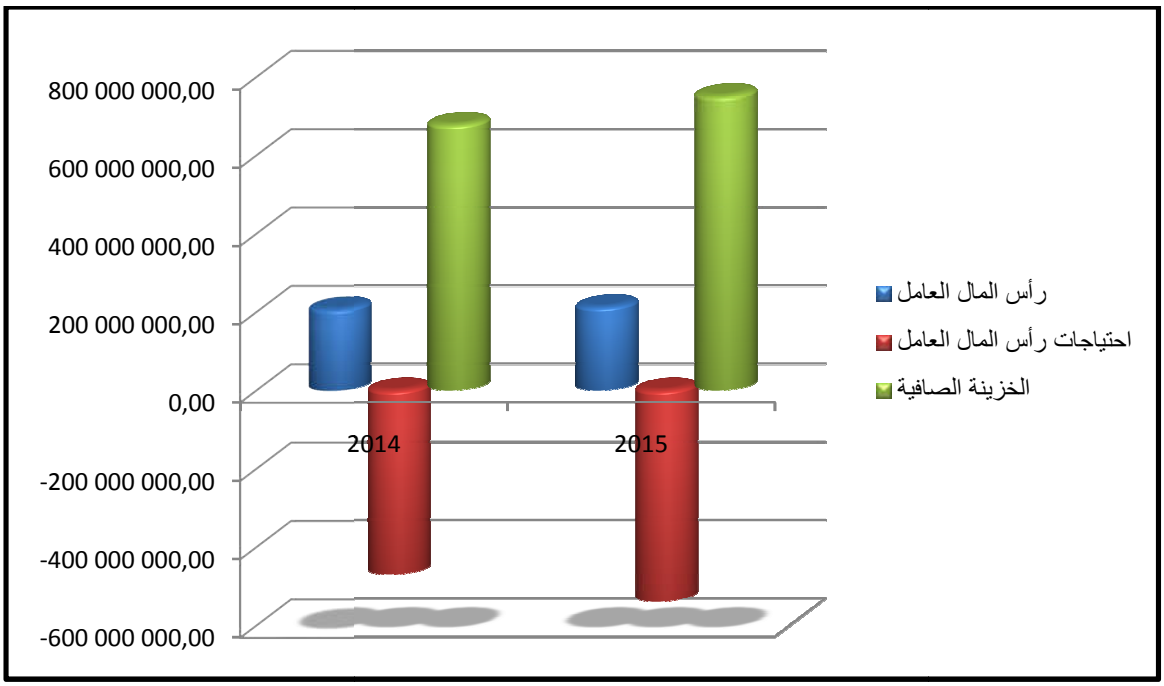

المصدر: من إعداد الطالبين، إعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2014-2015

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية:

بعد تطرقنا لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم الآن باستخدام النسب المالية، و هي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية و نسب المديونية.

1- حساب نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، و سوف يتم التعرف عل النسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة من خلال الجدول التالي:

جدول (20) يوضح نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة دج
نسبة التداول= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	971782918,90	904640351.59
	758571643,36	695972998.4
	1,28	1,28
نسبة السيولة السريعة=(الأصول المتداولة-المخزون)/ الخصوم المتداولة	823767919,55	735380493.6
	75851643,63	695972998.4
	1,09	1.05
نسبة النقدية=(النقدية+شبه النقدية)/ الخصوم المتداولة	752702532,36	679006015.6
	758571643,36	695972998.4
	0,99	0.98
سرعة دوران النقدية=صافي المبيعات السنوية/(النقدية+شبه نقدية)	2332024449,4	1756578030
	752702532,36	679006015.6
	3,10 مرة	2.59مرة

المصدر: من إعداد الطالبين، إعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2014-2015

1-1تحليل نسب التداول:

نلاحظ من الجدول أعلاه الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل خلال الفترة المدروسة، و كانت النسبة ثابتة خلال فترة الدراسة (1.28)، وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها، حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أحسن.

1-2 تحليل نسب السيولة السريعة: نلاحظ من الجدول أعلاه ان نسب السيولة السريعة أكبر من 1، و يفسر بأن القيم الجاهزة و القابلة للتحقق تغطي مجموعة ديون قصيرة الأجل، مع وجود فائض و يدل هذا على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على

السيولة الموجودة تحت تصرفها، رغم استبعاد المخزون السلعي الذي يأخذ وقت لتحويله إلى نقدية.

1-3 تحليل نسبة النقدية (نسبة الخزينة الآنية): من الجدول أعلاه نلاحظ نسبة النقدية للمؤسسة خلال فترة الدراسة كان شبه ثابت(0.98) و (0.99) على التوالي و هي نسبة مرتفعة، هذا يدل على ان المؤسسة احتفظت بالأموال السائلة أكثر من حاجتها، و هذه تزيد من ثقة الجهة التمويلية للمؤسسة.

1-4 دوران النقدية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان سرعة دوران النقدية انخفضت سنة 2015 مقارنة بالسنة الفارطة 2014 وهذا مؤشر جيد للاستخدام الفعال للنقدية.

2- تحليل نسب الربحية: تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات ومن الأصول المتاحة، و الجدول التالي يظهر أهم نسب الربحية.

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة دج
نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات= صافي الربح/صافي المبيعات 100X	161321002.93	112022925.11
	2332024449.4	1756578029.9
	%6.92 =	%6.37 =
العائد على الأصول= صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول 100 X	161321002.93	112022925.25
	2986064143.84	2647793051.05
	%5.40 =	%4.23 =
العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب / حقوق الملكية 100 X	161321002.93	112022925.11
	1814073173.67	1688814973.95
	%8.89 =	%6.63=

المصدر: من إعداد الطالبين، إعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2014-2015

2-1- نسبة صافي الربح إلى المبيعات:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان هامش الربح قد ارتفع ارتفاعا طفيف خلال سنة 2015 مقارنة بالسنة الماضية 2014 وهي نسب ربحية ضعيفة و هذا راجع الى السيولة المجمدة في الخزينة.

2-2- نسبة العائد على الأصول:

نلاحظ من الجدول أعلاه، ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول قد ارتفعت في سنة 2015 و قدرت بـ% 5.40 مقارنة بسنة 2014 التي قدرت بـ 4.23%، أي أن كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلا مقدراه 0.540 دينارا.

2-3- معدل العائد على حقوق المليكة:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان المستثمر يحصل على ربح بنسبة 6.63% لكل دينار استثمره في المؤسسة و نلاحظ أن ربح المستثمرين في ارتفاع.

3- تحليل نسب النشاط:

تكمن أهمية هاته النسب في كونها أداة تقيس و توضح كيفية تسيير المؤسسة لمجموعة أصولها و مواردها، إذ تحدد مقدرا مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم أعمال و يتم تحديد هاته النسب في الجدول التالي:

الجدول (21): يوضح نسب النشاط لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015)

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة دج
معدل دوران مجموع الأصول يساوي=المبيعات الصافية السنوية/ صافي مجموع الأصول=...مرة	2332024449,40	1756578029.9
	2986064143,84	2647793051.05
	0,78 مرة	0.66مرة
معدل دوران الأصول الثابتة= المبيعات الصافية السنوية/ صافي مجموع الأصول الثابتة = ...مرة	2332024449,40	1756578029.9
	2014281224,94	1743152699.46
	1,15 مرة	1.01 مرة
مدة تحصيل العملاء=(مستحقات العملاء/ رقم الأعمال)x 360	30173316,97	21051573.3
	2332024449,40	1756578029.9
	4 أيام	4 أيام
مدة تسديد ديون الموردين = (مستحقات الموردين /على المشتريات)360x	17403398,25	8636065.12
	1906594822,87	1410759309.15
	3 أيام	2 أيام

المصدر: من إعداد الطالبين، إعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2014-2015

3-1- معدل دوران مجموع الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران مجموع الأصول قد ارتفع في سنة 2015 مقارنة بـ 2014 حيث قدر بـ 0.78 و 0.66 مرة على التوالي، أي أن كل دينار يتم استثماره في الأصول يحقق 0.78 دينارا على شكل مبيعات في سنة 2015، و هذا معدل مرتفع مقارنة بالسنة الماضية و هذا دليل على استغلال جيد لهذه الزيادة، لأنها تحقق مبيعات كافية تتناسب مع حجمها.

3-2- معدل دوران مجموع الأصول الثابتة:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة ازداد سنة 2015بـ 1.15 مرة مقارنة بسنة 2014 1.01 مرة أي أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 1.15 دينار من المبيعات و هذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها.

3-3- معدل دوران العملاء و الموردين:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المدد الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أو المدد الممنوحة من قبل الموردين للمؤسسة صغيرة جدا يومين أو يوم واحد، و هذا يفسر على أن المؤسسة بعيدة عن سياسة البيع و الشراء بالأجل أي أنها تتعامل مع متعامليها نقدا، وهذا ما يفسر احتفاظ المؤسسة بالنقدية الزائدة كما تم الإشارة إليها سابقا.

4- نسب المديونية:

تشير نسب المديونية إلى مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها، و الجدول التالي يظهر أهم نسب المديونية.

الجدول رقم(22): يوضح نسب المديونية لمؤسسة مطاحن الحضنة (2014-2015)

البيان	سنة 2015 الوحدة دج	سنة 2014 الوحدة دج
نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية= إجمالي الديون/ حقوق الملكية	1171990970,17	958978077.1
	1814073173,67	1688814973.85
	%64	%57
نسبة إجمالي الديون= إجمالي الديون/ إجمالي الأصول	1171990970,17	958978077.1
	2986064143,84	2647793051
	%39	%36
نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة= حقوق الملكية/صافي الأصول الثابتة	1814073173,67	1688814973.95
	2014281224,94	1943152699.46
	%90	%97

المصدر: من إعداد الطالبين ، إعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2014-2015

4-1نسبة الاقتراض إلى رؤوس الأموال:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية ارتفعت سنة 2015مقارنة بسنة2014 وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون قصيرة الأجل ,فالمؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة.

4-2نسبة إجمالي الديون:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة في مواعيد استحقاقها ,نلاحظ زيادة نسبة إجمالي الديون سنة 2015 مقارنة بسنة 2014حيث قدرت على التوالي ب % 39 و % 36 أي أن نسبة الزيادة هي ,3%

وعموما يعتبر هذا المؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة فهو يزيد من ثقة مموليها وفرص حصولها على ديون جديدة.

4-3نسبة حق رؤوس الأموال إلى الأصول الثابتة:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض النسبة سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة 7 %أي أن النسب على التوالي 90 % و ,% 97 وهذا راجع إلى زيادة الأصول الثابتة ,أي أن المؤسسة قامت بزيادة استثماراتها خلال السنة الأخيرة.

المطلب الثالث: النماذج الحديثة في التحليل المالي

يعتبر موضوع التعثر المالي أو الإفلاس (الفني)من أهم المواضيع التي أولى بها الباحثون اهتمامهم لها، و ذلك لما قد ينتج عن ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى العديد من الفئات العاملة فيها، و بالرغم من أن مفهوم الإفلاس هو مفهوم قانوني يرتبط بإعلان أو إشهار المؤسسات إفلاسها.

1- نموذج KIDA:

$$Z = 1.042\,X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

حيث أن:

		2015	2014
X1	صافي الأرباح بعد الضريبة /مجموع الأصول	$0.05402 = \frac{161321002.93}{298606414384}$	$0.0042 = \frac{112022925.11}{26477993051.05}$
X2	حقوق المساهمين/ مجموع الديون	$1.5478 = \frac{1814073173.67}{1171990970.17}$	$1.7610 = \frac{1688814973.95}{958978077.1}$
X3	القيم الجاهزة/ ديون قصيرة الأجل	$0.9922 = \frac{752702532.36}{758571643.36}$	$1.0014 = \frac{697006015.59}{695972998.42}$
X4	المبيعات/مجموع الأصول	$0.7809 = \frac{2332024449.40}{2986064143.84}$	$0.0663 = \frac{1756578029.90}{26477993051.05}$
X5	القيم الجاهزة/ مجموع الأصول	$0.2520 = \frac{752702532.36}{2986064143.84}$	$0.0263 = \frac{697006015.59}{26477993051.05}$

$$Z_{2015} = 1.042(0.05402) + 0.42(1.5478) - 0.461(0.9922) - 0.463(0.7809) + 0.271(0.2520)$$

$$\boldsymbol{Z_{2015} = -0.0443}$$

$$Z_{2014} = 1.042(0.0042) + 0.42(1.7610) - 0.461(1.0014) - 0.463(0.0663) + 0.271(0.0263)$$

$$\boldsymbol{Z_{2014} = 0.2587}$$

حسب هذا النموذج اذا كانت z موجبة تكون الشركة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إن كانت النتيجة سالبة تكون احتمالات الفشل مرتفعة، و في شركة مطاحن الحضنة لدينا Z2014 موجبة إذن الشركة في حالة أمان و Z2015 سالبة تكون احتمال الفشل مرتفعة.

2- نموذج Z Score 1968:

$$Z = 1.2\,X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 0.99X5$$

		2015	2014
X1	رأس المال العامل/مجموع الأصول الملموسة	$0.1659 = \frac{213211275.54}{1284751618}$	$0.1490 = \frac{208667353.17}{1400397865.48}$
X2	الأرباح المحتجزة/مجموع الأصول الملموسة	$0.1119 = \frac{143808903.93}{1284751618}$	$0.0542 = \frac{75960121.90}{1400397865.48}$
X3	الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / الأصول الملموسة	$0.1782 = \frac{228947440.58}{1284751618}$	$0.1006 = \frac{140896969.42}{1400397865.48}$
X4	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات	$0.6075 = \frac{1814073173.67}{2986064143.84}$	$0.6378 = \frac{1688814973.95}{2647793051.05}$
X5	صافي المبيعات/ مجموع الأصول الملموسة	$1.8151 = \frac{2332024449.40}{1284751618}$	$1.2543 = \frac{1756578029.90}{1400397865.48}$

$$Z_{2015} = 1.2\,(0.1659) + 1.4(0.1119) + 3.3(0.1782) + 0.6(0.6075) + 0.99(1.8151)$$

$$\boldsymbol{Z_{2015} = 3.1051}$$

$$Z_{2014} = 1.2\,(0.1490) + 1.4(0.0542) + 3.3(0.1006) + 0.6(0.6378) + 0.99(1.2543)$$

$$\boldsymbol{Z_{2014} = 2.2110}$$

في هذا النموذج كلما ارتفعت قيمة Z فإنها تشير إلى سلامة الميزانية المالية للمؤسسة، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي و بموجب هذا النموذج يمكن تصنيف الشركات إلى ثلاث فئات لقدرتها على الاستمرار و هاته الفئات هي:

-فئة الشركات القادرة على الاستمرار، إذا كانت Z فيها (2.99 و أكبر).

-فئة الشركات المهددة بخطر الفشل المالي، التي يحتمل افلاسها، إذا كانت قيمت Z فيها (1.81 و أقل).

-فئة الشركات التي يصعب إعطاء حاسم في شأنها و التي تحتاج الى دراسة تفصيلية عندما تكون قيمة Z أكبر من (1.81) و أقل من (2.99)، و يطلق عليها المنطقة الرمادية.

وفي حالتنا هذه فإن الشركة في 2014 تنتمي الى الفئة الثالثة ،أما في 2015 فان الشركة قادرة على الاستمرار.

3- نموذج Springate 1978:

$$Z = 1.03\,A1 + 3.07A2 + 0.66A3 + 0.04A4$$

		2015	2014
A1	رأس المال العامل/مجموع الأصول الملموسة	$0.1659 = \frac{213211275.54}{1284751618}$	$0.1490 = \frac{208667353.17}{1400397865.48}$
A2	الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول الملموسة	$0.1782 = \frac{228947440.58}{1284751918}$	$0.1006 = \frac{140896969.42}{1400397865.48}$
A3	الأرباح قبل الضرائب / المطلوبات المتداولة	$0.3018 = \frac{228947440.58}{758571643.36}$	$0.2024 = \frac{140896969.42}{695972998.42}$
A4	صافي المبيعات / مجموع الأصول الملموسة	$1.8151 = \frac{2332024449.40}{1284751618}$	$1.2543 = \frac{1756578029.90}{1400397865.48}$

$$Z_{2015} = 1.03\,(0.1659) + 3.07(0.1782) + 0.66(0.3018) + 0.04(1.8151)$$

$$\boldsymbol{Z_{2015} = 1.6431}$$

$$Z_{2014} = 1.03\,(0.1490) + 3.07(0.1006) + 0.66(0.2024) + 0.04(1.2543)$$

$$\boldsymbol{Z_{2014} = 0.6460}$$

كلما إرتفعت قيمة Z فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي، أما إذا كان **Z** أقل من 0.862 فإن المنشأة تصنف على أنها مهددة بالإفلاس.

وفي حالتنا لدينا في سنة2014 أقل من 0.862 فان اشركة مهددة بالإفلاس،أما في 2015 فان الشركة مركزها المالي سليم.

4- نموذج Taffler and Tisshow 1977 :

نموذج Taffler 1982 المطور:

$$Z = 0.53\ A1 + 0.13A2 + 0.18A3 + 0.16A4$$

		2015	2014
A1	الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الأصول	$0.0766 = \frac{228947440.58}{2986064143.84}$	$0.0532 = \frac{140896969.42}{2647993051.05}$
A2	مجموع المطلوبات / صافي رأس المال المستثمر	$2.0601 = \frac{2986064143.84}{1449460000}$	$1.8268 = \frac{2647993051.05}{1449460000}$
A3	الأصول السائلة / مجموع الأصول	$0.3254 = \frac{971782918.90}{2986064143.84}$	$0.0348 = \frac{922640351.59}{26477993051.05}$
A4	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون	$68.2772 = \frac{4254296226.53}{6230917.78}$	$34.42 = \frac{345818720.75}{10045732.135}$

$$Z_{2015} = 0.53\ (0.0766) + 0.13(2.0601) + 0.18(0.3254) + 0.16(68.2772)$$

$$\boldsymbol{Z_{2015} = 11.2913}$$

$$Z_{2014} = 0.53\ (0.0532) + 0.13(1.8268) + 0.18(0.0348) + 0.16(34.42)$$

$$\boldsymbol{Z_{2014} = 5.7791}$$

جرى تصنيف الشركات إلى فئتين وفق قدرتها على الاستمرار وهي:

-فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار، قيمة Z فيها 0.3 و أكبر.

-فئة الشركات المهددة بخطر الإفلاس، قيمة Z فيها 0.2 و أقل.

وفي شركة مطاحن الحضنة لدينا $Z>0.3$ إذن فهي تصنف في فئة الشركات الناجحة و القادرة على الاستمرار.

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للشركة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن الشركة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2014,2015) وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، وهذا ما تم تأكيده من خلال تحليل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للشركة مطاحن الحضنة، إضافة إلى استقلاليتها عن الأطراف الخارجية وعدم اعتمادها بشكل كبير على المواد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة .لكن رغم هذا إلا أن الشركة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه.

الخاتمة

الخاتمة

إن التحليل المالي في وقتنا الحاضر يهتم بدراسة وتفسير محتويات القوائم المالية، بغية فهم مضمونها ومعرفة حالة المنشأة الاقتصادية، وتحديد أدائها في الحاضر وتفيد في رسم الخطط مستقبلية للمؤسسة واتخاذ قرارات سليمة تساعد على توجيه سياسات المؤسسة نحو الملائمة والمنهج الصحيح وهنا فإن تقييم الوضعية المالية المؤسسة أمر ضروريا، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، هو التحليل المالي وتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي وباعتبار أن المعايير المحاسبة الدولية تعمل على تحسين نوعية المعلومات المالية التي يعتمد عليها

المحلل المالي في تحضير الأعمال بأكثر دقة، فاعتماد التحليل المالي على القوائم المالية وفق لمعايير المحاسبة الدولي يعد الأداة لاتخاذ قرارات صحيحة باعتبار أن المعلومات المالية اعتمدت على المعايير المحاسبة الدولية اقرب للواقعة، هنا يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه والانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، وهذا الهدف الأول للمؤسسة وهذا ما يتبين في نماذج التنبؤ بالفشل المالي الذي يعتبر أداة مكملة للتحليل المالي، ولحماية المؤسسة يجب عليها الاعتماد على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي، لمواجهة شبح الإفلاس. مع انفتاح الاقتصاد الجزائري وسعيها للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، واهتمامها باستقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي، لم يعد بإمكانها مواصلة العمل بالمعلومات المحاسبية الفاقدة لشروط الملائمة والقابلية للمقارنة، لأجل هذا نرى إن الاعتماد على معايير المحاسبة ستكون له أثار على مستوى نوعية (SCF) الدولية في النظام المحاسبي المالي المعلومات المالية

في المؤسسات الجزائرية، وحسب ما نلاحظ إنه لم يعد هناك فاصل بين وظيفة المحاسبة والوظيفة المالية.

1- نتائج الدراسة:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على الشركة مطاحن الحضنة خلال الفترة 2015,2014توصلنا إلى مجموعة من استنتاجات والملاحظات، والمتمثلة في ما يلي:

– استطاعت الشركة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أنها قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.

– بالنسبة للسيولة فالشركة تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال سنة 2014و 2015,وهذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها القصيرة الأجل دون أية صعوبات .

– من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن هناك تقدم في أدائها خلال السنة الأخيرة من الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستغلة لكل أصولها.

– بعد تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي لشركة مطاحن الحضنة لاحظنا إنها تختلف من نموذج الى نموذج آخر بالاعتماد على مؤشرات الفشل المالي.

2- نتائج إختبار الفرضيات:

- **الفرضية الاولى:** بعد إجراء الدراسة الميدانية لاحظنا بأن شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة لا تستخدم التحليل المالي باعتباره من أهم أدوات التسيير و الرقابة ,فالتحليل المالي يوفر معلومات لاغنى عنها عندما يتعلق الامر بالمعلومات المالية التي تفيد في تطور المؤسسة وبالتالي فإن الفرضية مثبتة.

- **الفرضية الثانية:** إن النسب المالية تعطي صورة كافية عن الوضعية المالية للمؤسسة وخاصة مع معايير المحاسبة الدولية باعتبار أن معطيات القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية عن وضعية المؤسسة.
- **الفرضية الثالثة:** إن استعمال نماذج التنبؤ بالفشل المالي يوضح للمؤسسة مدى سلامة الوضعية المالية للمؤسسة، وقدرتها على التنبؤ مستقبلا بالفشل المالي في المؤسسة، وهنا تساعد الإدارة في وضع إستراتيجية لحماية المؤسسة من شبح الفشل المالي واستمرارية المؤسسة وعدم اندثارها.

3-الاقتراحات:

– ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في المؤسسة وإعتباره إجراء تسييري يجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

– يجب توفير المعلومات الضرورية واللازمة لمتخذي القرارات لدورها الفعال في اتخاذ القرارات المالية وتحسين جودة المعلومات التي تعد مخرجات الانظمة المحاسبية.

– يجب تأهيل وتدريب العنصر البشري من خلال إخضاعه لدورات تكوينية في مجال التحليل المالي للرفع من مستوى الأداء.

- **آفاق الدراسة:**

– إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

– أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة.

– إستخدام التحليل المالي في رفع من مردودية المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- المراجع

1.أحمد توفيق جميل ، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت، 1980.

2.أمين سيد أحمد لطفي،**التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء وإستثمار في البورصة**،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2005.

3.حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

4.حواسي يونس،عمرون عبد الرؤوف،**التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية**،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية،تخصص مالية وحساب إدارة المخاطر،جامعة محمد بوصياف ، المسيلة،2016-2017.

5.عبد الغفار حنفي،**أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، دار الجامعية، الأسكندرية، 2004.

6.فهمي مصطفى الشيخ،**التحليل المالي**،الطبعة الأولى، رام الله،فلسطين،2008.

7.مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

8.محمد محمود يوسف،**البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

9.محمد مطر، **التحليل المالي والإئتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2000.

10. محمد مطر،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني** ، دار وائل النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006.

11. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

12. منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل التحليلي معاصر**، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1999.

13. منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل، عمان، 2005.

14. ناصر دادي عدون،**تقنيات مراقبة التسيير**،الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر، 1988.

15. وليد ناجي الحيالي،**الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**،الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الاولى،2004.

2- المقالات و الدوريات

1.وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.

3-الرسائل الجامعية

1.أيمن فريد،استخدام **التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي**، مذكرة ماجستير في علم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر،2013.

2.إيمان انجو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، ماجستير ماجستير تخصص محاسبة، جامعة تشرين، 2007.

3.محمد الحافظ عيشوش، **التحليل المالي تطبقا للمعايير المحاسبية الدولية و دوره في تحديد الوضعية المالية و التنبؤات المستقبلية للمنشآت الإقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير وفي علوم التسيير، تخصص إقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، مركز الجامعي – بالوادي، 2010-2011.

4.بن مالك عمار،**المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة،2011.

5.بومعزة حليمة، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة العمومية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

6.حساني امير، **دور الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات وتحسين أداء شركات التأمين الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

7.دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

8.شميمت عمر الفروق ودود فائزة، **فعاليات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية**، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي، مذكرة مقدمة لنيل مذكرة ماستر اكاديمي في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، 2017/2016.

9.الشيخ ولد عبد الجليل،**دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الموريتانية**،مذكرة لنيل مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008.

10. كريمة جحنين،**التحليل المالي لاغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الإستثمار في البورصة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2014.

11. محمد حافظ عيشوش،**التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشآت الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بالوادي2010.

12. موسى فضل المولى مالك، **التحليل المالي في تقوم أداء المنشآت**، رسالة الماجيستير، كلية التجارة والدراسات الإقتصادية والإجتماعية، جامعة النيلين، الخرطوم، 2007.

13. الهادي أحمد محمد الصياد ،**أهمية التحليل المالي كانظام المعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراء في العلوم التسيير ،فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،2010.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Patrick pigets ,**la gestion financiére** ,édition économica,1998.
2. Jean marie,**le fond de roulment,édition reprisemoderne**,1970.
3. Geudi mobert,**finance d'enterprise les régles du jeu,édition organisation**,1997.

الملاحق

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	19	1 756 578 029,90	1 566 238 417,88
Ventes de marchandises		1 174 134,50	1 236 697,10
Ventes de produits finis		1 750 793 163,41	1 559 772 678,85
Ventes autres produits		556 542,39	395 327,34
Autres Prestations		4 054 189,60	4 833 714,59
Variation stocks produits finis et en cours		-12 705 917,36	11 528 743,87
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		617 454,55	853 407,71
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 744 489 567,09**	**1 578 620 569,46**
Achats consommés		-1 410 759 309,15	-1 295 054 886,21
Services extérieurs et autres consommations	20	-34 051 875,38	-28 825 312,67
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 444 811 184,53**	**-1 323 880 198,88**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**299 678 382,56**	**254 740 370,58**
Charges de personnel	21	-138 184 316,03	-133 087 981,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 246 167,00	-5 544 148,06
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**22**	**156 247 899,53**	**116 108 240,98**
Autres produits opérationnels		18 146 369,55	28 465 316,53
Autres charges opérationnelles		-1 662 862,67	-1 018 136,91
Dotations aux amortissements et aux provisions	23	-31 995 558,99	-24 921 901,08
Dotations aux provisions et pertes de valeur		-335 181 909,74	-333 168 913,77
Reprise sur pertes de valeur et provisions		334 054 083,80	347 622 705,92
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**139 608 021,48**	**133 087 311,67**
Produits financiers	24	1 288 947,94	9 143 494,16
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		**1 288 947,94**	**9 143 494,16**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**140 896 969,42**	**142 230 805,83**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-31 366 223,00	-28 226 682,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 492 178,69	22 387,37
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 097 978 968,38	1 963 852 086,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 985 956 043,27	-1 849 825 574,87
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**112 022 925,11**	**114 026 511,20**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**26**	**112 022 925,11**	**114 026 511,20**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**115 653,49**		**23 130,70**
Immobilisations corporelles	**01**	**3 110 491 803,59**	**1 782 778 086,35**	**1 327 713 717,24**	**1 249 237 748,03**
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	*255 898 153,36*
Bâtiments		*1 451 600 268,55*	*554 497 240,71*	*897 103 027,84*	*915 641 126,65*
Instalation technique.matrial et outil .ind		1 224 819 519,52	1 093 069 082,70	131 750 436,82	22 858 585,47
Autres immobilisations corporelles		*178 173 862,16*	*135 211 762,94*	*42 962 099,22*	*54 839 882,55*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	**02**	**674 359 524,57**		**674 359 524,57**	**481 992 211,17**
Immobilisations financières		**18 800,00**		**18 800,00**	**18 800,00**
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*18 800,00*		*18 800,00*	*18 800,00*
Impôts différés actif	*03*	*12 189 183,13*		*12 189 183,13*	*11 880 809,56*
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 797 174 964,78	1 782 893 739,84	**2 014 281 224,94**	1 743 152 699,46
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	150 985 508,93	2 970 509,58	148 014 999,35	169 259 857,95
Matiére premiéres et fournitures		81 754 845,29		81 754 845,29	118 885 219,44
Autres approvisionnements		60 461 601,53	2 970 509,58	57 491 091,95	46 681 865,05
Stocks de produits	**05**	**8 769 062,11**		**8 769 062,11**	**3 692 773,46**
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		400 874 442,65	329 809 055,46	71 065 387,19	56 374 478,05
Créances parafiscalités céréaliéres					
Créances intra - groupe					
Clients	*06*	*359 982 372,43*	*329 809 055,46*	*30 173 316,97*	*21 051 573,30*
Autres débiteurs		*12 602 457,06*		*12 602 457,06*	*9 778 716,59*
Impôts et assimilés	*07*	*28 289 613,16*		*28 289 613,16*	*25 544 188,16*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**752 702 532,36**		**752 702 532,36**	**679 006 015,59**
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	*08*	*752 702 532,36*		*752 702 532,36*	*679 006 015,59*
TOTAL ACTIF COURANT		1 304 562 483,94	332 779 565,04	**971 782 918,90**	904 640 351,59
TOTAL GENERAL ACTIF		5 101 737 448,72	2 115 673 304,88	**2 986 064 143,84**	2 647 793 051,05

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	09	203 292 170,74	127 332 048,84
Ecart de réévaluation			
Résultat net	10	161 321 002,93	112 022 925,11
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs			
Autres capitaux propres			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 814 073 173,67**	**1 688 814 973,95**
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Emprunts et dette financieres	11	356 773 383,94	217 633 433,97
Autre emprunts et dettes assimlés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	12	56 136 812,02	45 181 039,08
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impots différes passif	13	509 130,85	190 605,63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**413 419 326,81**	**263 005 078,68**
PASSIFS COURANTS			
Obligations tresor			
Dettes parafiscalites céréaliéres			
Dettes intra -groupe		640 000 000,00	640 000 000,00
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matiéres premiers		799 948,40	1 236 951,66
Autres fournisseurs et comptes rattachés	14	16 603 449,85	7 399 113,46
Impôts	15	45 831 988,95	33 315 421,24
Autres dettes passifs courants	16	55 336 256,16	14 021 512,06
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**758 571 643,36**	**695 972 998,42**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 986 064 143,84**	**2 647 793 051,05**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**92 522,79**	**23 130,70**	**46 261,39**
Immobilisations corporelles	**01**	**2 996 104 828,99**	**1 746 867 080,96**	**1 249 237 748,03**	**1 212 026 257,90**
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	*255 898 153,36*
Bâtiments		*1 451 600 268,55*	*535 959 141,90*	*915 641 126,65*	*934 077 675,15*
Instalation technique.matrial et outil .ind		1 110 981 852,38	1 088 123 266,91	22 858 585,47	14 968 096,60
Autres immobilisations corporelles		*177 624 554,70*	*122 784 672,15*	*54 839 882,55*	*7 082 332,79*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	**02**	**481 992 211,17**		**481 992 211,17**	
Immobilisations financières		**18 800,00**		**18 800,00**	**18 800,00**
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*18 800,00*		*18 800,00*	*18 800,00*
Impôts différés actif	*03*	*11 880 809,56*		*11 880 809,56*	*10 741 976,43*
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 490 112 303,21	1 746 959 603,75	**1 743 152 699,46**	1 222 833 295,72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	172 792 225,67	3 532 367,72	169 259 857,95	80 194 647,80
Matiére premiéres et fournitures		118 885 219,44		118 885 219,44	21 276 827,23
Autres approvisionnements		50 214 232,77	3 532 367,72	46 681 865,05	42 519 129,76
Stocks de produits	**05**	**3 692 773,46**		**3 692 773,46**	**16 398 690,81**
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		383 125 302,06	326 750 824,01	56 374 478,05	45 838 009,99
Créances parafiscalités céréaliéres					
Créances intra - groupe					
Clients	*06*	*347 802 397,31*	*326 750 824,01*	*21 051 573,30*	*9 228 457,63*
Autres débiteurs		*9 778 716,59*		*9 778 716,59*	*18 015 840,14*
Impôts et assimilés	*07*	*25 544 188,16*		*25 544 188,16*	*18 593 712,22*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**679 006 015,59**		**679 006 015,59**	**1 044 417 998,87**
Placements et autres actifs financiers courants	*08*				*443 000 000,00*
Trésorerie	*09*	*679 006 015,59*		*679 006 015,59*	*601 417 998,87*
TOTAL ACTIF COURANT		1 234 923 543,32	330 283 191,73	**904 640 351,59**	1 170 450 656,66
TOTAL GENERAL ACTIF		4 725 035 846,53	2 077 242 795,48	**2 647 793 051,05**	2 393 283 952,38

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	10	127 332 048,84	190 237 647,23
Ecart de réévaluation			
Résultat net	11	112 022 925,11	114 026 511,20
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs			-30 096 507,06
Autres capitaux propres	12		-146 835 602,53
Liaison intre -unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 688 814 973,95**	**1 576 792 048,84**
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Emprunts et dettes financieres	13	217 633 433,97	
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	14	45 181 039,08	41 167 491,10
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impots différes passif	15	190 605,63	1 543 951,19
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**263 005 078,68**	**42 711 442,29**
PASSIFS COURANTS			
Dettes parafiscalites céréaliéres			
Dettes intra -groupe	16	640 000 000,00	670 810 961,25
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matiéres premiers		1 236 951,66	3 793 340,81
Autres fournisseurs et comptes rattachés	17	7 399 113,46	47 265 117,47
Impôts		33 315 421,24	31 317 610,00
Autres dettes passifs courants	18	14 021 512,06	20 593 431,72
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**695 972 998,42**	**773 780 461,25**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 647 793 051,05**	**2 393 283 952,38**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	17	2 332 024 449,40	1 756 578 029,90
Ventes de marchandises		246 686,69	1 174 134,50
Ventes de produits finis		2 327 278 450,08	1 750 793 163,41
Ventes autres produits		596 917,40	556 542,39
Autres Prestations		3 902 395,23	4 054 189,60
Variation stocks produits finis et en cours		5 076 288,65	-12 705 917,36
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 572 090,91	617 454,55
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**2 338 672 828,96**	**1 744 489 567,09**
Achats consommés		-1 906 594 822,87	-1 410 759 309,15
Services extérieurs et autres consommations		-38 490 780,55	-34 051 875,38
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 945 085 603,42**	**-1 444 811 184,53**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**18**	**393 587 225,54**	**299 678 382,56**
Charges de personnel	19	-148 693 504,06	-138 184 316,03
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 686 059,00	-5 246 167,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**20**	**239 207 662,48**	**156 247 899,53**
Autres produits opérationnels	21	61 151 662,67	18 146 369,55
Autres charges opérationnelles		-1 094 874,46	-1 662 862,67
Dotations aux amortissements et aux provisions		-39 192 676,62	-31 995 558,99
Dotations aux provisions et pertes de valeur	22	-359 921 252,00	-335 181 909,74
Reprise sur pertes de valeur et provisions		333 761 105,75	334 054 083,80
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**233 911 627,82**	**139 608 021,48**
Produits financiers	23	475 348,96	1 288 947,94
Charges financières	24	-5 439 536,20	
VI. RESULTAT FINANCIER		**-4 964 187,24**	**1 288 947,94**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**228 947 440,58**	**140 896 969,42**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-45 316 286,00	-31 366 223,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-10 151,65	2 492 178,69
Paticipation des travailleurs au bénéfice		-22 300 000,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 734 060 946,34	2 097 978 968,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 572 739 943,41	-1 985 956 043,27
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**161 321 002,93**	**112 022 925,11**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**26**	**161 321 002,93**	**112 022 925,11**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملخص

تطورت مهنة المحاسبة بالنسق نفسه للتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم مؤخرا من حيث تنوع الشركات، وكبر حجم الأموال التي تستثمرها في شتى المجالات، وسواء كانت في الجوانب المصرفية، إما الخدمية، والإنتاجية و غيرها فواكبت مهنة المحاسبة وسايرت تلك التطورات، ومع تطبيق معايير المحاسبة الدولية أصبحت توفير أفضل المعلومات للمنشأة الاقتصادية للإطراف المستفيدة والمستخدمة لتلك المعلومات.

فكان التحليل المالي من أهم الأدوات المساعدة التي تكفل تحقيق أهداف تلك الإطراف المتنوعة، اعتمادا على نتائجه، ومؤشراته، ومقترحاته، وبوصف ذلك نظاما للمعلومات يهدف إلى المساعدة في خدمة متخذ القرارات، بإسهامه الفعال في إتاحة المجال أمامه بالمعلومات الكافية والمفيدة، والمتنوعة، اولملائمة في اتخاذ القرارات الرشيدة والحفاظ على المنشأة في الوقوع في خطر الإفلاس ورسم أفضل السياسات بل إن المدخل الحديث للتحليل المالي أصبح يعامل القوائم المالية كنظام للمعلومات يساهم في ترشيد اتخاذ القرارات أكثر منها أداة لتقييم الأداء واكتشاف مواطن القوة واستغلالها ومعالجة نقاط الضعف وتعزيزها والعمل على إبعاد المنشأة من خطر الإفلاس ومؤشراته.

فالمحلل المالي يكون قاعدة معلوماته مجموعة التقارير المالية المتمثلة في القوائم المالية التي تحتوي على الميزانية ,جدول حسابات النتائج, المركز المالي، وقائمة الدخل، و قائمة التدفقات النقدية، وبما في ذلك المبادئ والطرق التي استخدمت في أعدادها وفي الأخير تطرقنا إلى دراسة تطبيقية للشركة كطاحن الحضنة بالمسيلة.

الكلمات المفتاحية:

المعلومات المالية، التحليل المالي، الأداء المالي، القوائم المالية،الفشل المالي.

Résumés

La profession comptable s'est évolué en même temps que les évolutions économiques que connaît le monde dernièrement vue la diversité des entreprises et l'ampleur des fonds invertis dans les divers domaines, soit dans le côté bancaire ou des services production et autres.

La profession comptables s'est développé avec les évolutions et l'application des normes comptables internationales ce qui a permis une meilleure disponibilitée des informations pour les unités bénéficiaires et utilisatrices de ces renseignements.

L'analyse financier était de l'un des importants outils aidants qui assure la réalisation des objectifs des différentes parties en fonction de ses résultats, ses indicateurs et ses propositions et comme un système d'information conçu pour aider au service des décideurs et sa contribution efficace permettant une information suffisante utile et diverse en conformité sur la prise de décision appropriée et sage pour sauvegarde des institutions du risque du faillite et tracer des meilleurs politiques, alors que l'entrée de l'analyse moderne traite les états financiers comme un système d'information qui contribue à la rationalisation de la prise de décision plus que à l'accomplissement de l'évaluation des performances et la découverte des points forts et son renforcement et remédier les points faibles et son renforcement et assurer l'éloignement des institutions du danger de ce faillite et des indicateurs de risque.

L'analyse financier regroupe la base de ses renseignements d'un ensemble derapports financiers représentés dans des états financiers qui contiennent la situation financière des revenus et les flux monétaires ainsi que les rapports du conseil d'administration, et le rapport du commissaire aux comptes ainsi que les principes et les méthodes des utilises dans sa préparation.

A la fin, nous avons exposé à une étude de cas au niveau de FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA.

LES Mots clés:

information financière, l'analyse financière, Performance financière états financiers,